د. مظهر محمد صالح*: الاستبداد الشرقي الهجيني: تبدل الادوار في العراق الريعي

Hybrid Oriental Despotism: changing roles in rentier Iraq

1) تمهيد

لم يكن انقضاض سكان هوامش المدن والهوامش الفرعية في أرياف البلاد والميل نحو نهب الممتلكات العامة (للحكومة المركزية) في ٩ نيسان ٢٠٠٣ إثر هزيمة النظام السياسي السابق بمنأى عن جدليات علم الاجتماع السياسي التي ساقها المؤرخ واستاذ العلوم السياسة المقارن في جامعة كولومبيا – الولايات المتحدة (Karl August Wittfogel) في تحليل ظاهرة الاستبداد الشرقي (Oriental Despotism)، وتطوراته والتي جاءت بكتابه الموسوم *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* والصادر في العام (1963) عن دار نشر (Yale University Press)، إذ ارتبط تاريخياً جانب مهم من علم الاجتماع بالحضارات المائية (الهيدروليكية). وعلى وفق نظرية (كارل اوغست ويتفوغل) الذي وجد في حضارات وادي الرافدين ووادي النيل بأنها حضارات مائية وثقافات ذات نظم زراعية اعتمدت على قدرة الحكومة المركزية في (إدارة) شبكات المياه وتنظيمها من خلال السطوة الحكومية المركزية. فهي دول مركزية منظمة للري وواقية من الفيضانات ومتحكمة بالمياه. لذا ينطلق (ويتفوغل) في تحليل ظاهرة (الاستبداد الشرقي) من نقطة جوهرية مفادها: حيثما يتطلب الري سيطرة كبيرة وسلطة مركزية على الزراعة فإن السلطة السياسية التي تمثلها الدولة المركزية ستمتلك زمام السيطرة على الاقتصاد لا محالة. وعليه فإن مشاريع العمل بالسخرة في تنظيم الري لقاء السماح بالزراعة في أراضي مشاعة (فاقدة للملكية الشخصية) أو تعويض ذلك بدفع

جانب من الفائض الزراعي كجبايات مالية مركزية، قد شكلت جوهر الاستبداد الشرقي في تلك الحضارات الشرقية الهيدروليكية دون اغفال نمط الإنتاج.

ينصرف البحث في تحليل دور الريع النفطي ودور فوائضه في إضفاء (العسكرة القسرية) وبصورة تبادلية مع دور الأرياف الإنتاجي في حركة التشكيل الاجتماعي وتأثرها بظاهرة الاستبداد الشرقي في المجتمع الهيدروليكي – الريعي. وكذلك، توليد جدلية تبادلية استباقية في تفسير الاستبداد والهيمنة السياسية المركزية، سواء أكان نمط الإنتاج الآسيوي (Asiatic Mode of Production) بالتفسير الماركسي (كما ورد في كتاب **راس المال** لكارل ماركس في مطلع العام 1850) كبنية تحتية من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج مؤثرة في البناء الفوقي، أي الدولة، وتلازم ذلك بفكرة (الدولة المركزية المستبدة)، ام اطروحة (Wittfogel) التي قدمت انموذجا تاريخياً لتطور النظم السياسية المهيمنة عبر فكرة الاستبداد الشرقي (Oriental despotism) نفسه (ذلك تأسيسًا على البنية التحتية للحضارة المائية أو الهيدروليكية).

فالفرضية التي يقوم عليها البحث هي ارتباط الاستبداد الشرقي لسلطة الدولة القهرية بدورة الأصول النفطية وتراكم الريع النفطي (oil assets cycle) إذ يتحدد تطور دور الدولة المركزية بأدواتها المالية الريعية الهجينة (hybrid) في تسيير نمط الإنتاج في الارياف الذي يقوم على استبدال (الفائض الزراعي) كضريبة مركزية (في بسط القوة) واحلالها بعسكرة القوة البشرية الريفية وزجها بأنماط مختلفة من الصراعات والحروب الخارجية والداخلية. وعندما ترخى دورة الأصول النفطية، تتبدل نمطية الاستبداد المركزي مع الهوامش الزراعية حسب درجة التراخي في دورة الأصول النفطية وتأثيرات هيمنة العوائد الريعية على مركزية الدولة وهيمنتها نفسها، والتحول من الاستبداد الشرقي (Oriental Despotism) كظاهرة (نظمية سياسية مركزية قسرية) كما جاء بها (Wittfogel) إلى اشباه النمط الآسيوي للإنتاج (Semi Asiatic Mode of Production) كظاهرة (نظمية اقتصادية) تتطلب إدارة مستبدة مركزية قوية كما جاء بها (Marx) تقوم على مبدأين. **الاول**، تملّك الدولة للأرض بالغالب ووجود مجتمعات زراعية تنتشر على اراضي شاسعة تتخللها انهر تقطع مساحاتها وتغيب عنها الملكية الخاصة

للأرض أو الحيازة أو الغلبة أو التملك بالتقويض. **والثاني**، نشوء نظم ري كبيرة تتولى الحكومة المركزية تنظيمها وادارتها وجباية الفائض الزراعي كقوة ضريبية. تتصرف الهجينية hybridization هنا إلى نمط التبدل أو التحول في استبداد الدولة المركزية إزاء هوامش المجتمع كالعسكرة كبديل للضريبة، أو ضرائب التضخم عن طريق إدارة منظومة سعرية مختلفة عند تدهور دورة الأصول النفطية والإشكالية المركزية واللامركزية للاستبداد وظهور الدولة الموازية والدولة العميقة.

المنهجية

تقوم منهجية البحث على مبدأ الاستنباط (deduction) في التحليل عبر تتبع تطور شكل الدولة المستبدة أو الاستبداد الشرقي الهجيني في العراق وعلى وفق دورة الأصول النفطية oil cycle (assets). إذ يؤشر التاريخ الاقتصادي السياسي للعراق كيف تأثرت البنية الفوقية السياسية وتغيرت بين (النمط الآسيوي للإنتاج) وبين (الاستبداد الشرقي) خلال السنوات المئة الاخيرة، وكيف تأثر النمط الآسيوي العراقي للإنتاج في مراحل تاريخية متعاقبة بدورة الأصول النفطية التي شهدها تبدل مركز القوة السياسية الاجتماعية للريف جراء تبدل مراكز القوة السياسية المستبدة نفسها وتقاسم هيمنتها بين الريف والمدينة خلال نصف القرن الاخير في بلادنا. فمع تطور الريع النفطي تطورت الصراعات بين مركز الدولة والخارج وبين مركز الدولة والداخل، وتولدت حالات مختلفة من تناثر الهوامش (Striking from the Margins) بفعل (القبيلة والعقيدة والغنيمة) ولاسيما خلال الاعوام (1980–2021) وعبر محاور تحليلية متناقضة في اشكالية انتقال الدولة المستبدة من البنية التحتية الإنتاجية إلى البنية السياسية الفوقية والعكس بالعكس حسبما يتواجد الريع النفطي المركزي ارتفاعاً أو انخفاضاً أو الميل نحو تحصيل الفائض الزراعي من عدمه وعبر ثلاثة اشكال انتقالية من اشكال الاستبداد الشرقي:

(الاول) طغيان الريع النفطي على تحصيل الريع الزراعي، وميل السلطة المستبدة المركزية إلى أعمال السخرة والعسكرة بالقوة كبديل عن تحصيل الفائض الزراعي والاقتراب من الاستبداد الشرقي (oriental despotism) كبنية فوقية.

(الثاني) ويتمثل بطغيان تحصيل الفائض الزراعي على الريع النفطي واقتراب (الاستبداد السياسي المركزي من النمط الآسيوي الهجيني للإنتاج (hybrid Asiatic mode of production) وبداية ظهور بوادر ما يسمى بالدولة العميقة أو الدولة داخل دولة (state within a state) وهي (الموجة الاولى من المحاصصة البدائية (power sharing primitive) بين المركز المستبد والهوامش الريفية والقبلية بحكم الآثار السلبية لهبوط دورة الأصول النفطية والحرمان من عوائد النفط (Deprivation of Oil Proceeds) بسبب الحصار الاقتصادي التسعيني.

(ثالثاً)، واخيراً، ففي ظل الديمقراطية السياسية الريعية الراهنة، فقد تبلورت (الموجة الثانية من المحاصصة المركزية (central power sharing) لقاء بزوغ ظواهر الاستبداد الشرقي الموازي (parallel oriental despotism) للاستحواذ الذاتي على الريع الزراعي وتحصيل جانب من الريع النفطي وهي (الحالة الراهنة) وتمثل الحصيلة النهاية (للاستبداد الشرقي الهجيني اللامركزي – hybrid decentralized oriental despotism.

2) جدليات تاريخية: في الريع والاستبداد الشرقي

أ) الريع النفطي ونمط الإنتاج الآسيوي

يرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً باجتماعيات علم الاقتصاد السياسي في العراق وهي علاقة معقدة متعددة الجوانب احيط بها العديد من السلبيات منذ ان ارتبط الريع النفطي بالاقتصاد العراقي عند تدفقة في العام (1927) بعد ان وقَّع العراق اتفاقية الامتيازات مع شركات النفط الغربية الكبرى، بدءًا من اتفاقية العام (1925) بين الحكومة العراقية (شركة نفط العراق

المحدودة) وشركة النفط التركية، وانتهاءً بأتفاقية عام (1938) التي تأسست بموجبها شركة نفط البصرة. وفي إطار الرؤية المتحفظة التي يرى فيها (اوسكار لانگه)، ان الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لم تخرج بعد إلى حيز الوجود بوصفها فرع منظم من فروع الاقتصاد السياسي وتأكيدة بأن الاسس النظرية والسمات الجوهرية لنمط الإنتاج الآسيوي هي ما زالت في طور التكوين، فإن حذراً شديداً لابد من ادراكة عند ربط موضوعنا هذا ربطاً وثيقاً بأجتماعيات الاقتصاد السياسي للنفط في العراق وعده نمطاً آسيويا للإنتاج، ولاسيما عدم الخلط بين مفهوم النظم السياسية الحقيقية وفكرة الاستبداد الشرقي (كبنية فوقية). فعندما ينظر إلى النظام السياسي بأنه مكبل ومقيد تماماً بالهيكل الاجتماعي أو بالمجتمع المدني حيث يرى (Adam Ferguson)، منوهاً (على سبيل المثال بأن جميع اشكال الدولة لديها محدداتها ومشروطيتها المتمثلة بالهيكل الاجتماعي)، فإنه لا يمكن ان تكون تلك المجتمعات من دون تعددية سياسية ومن ثم يصبح وجود النظم الاستبدادية والشمولية حالة مستحيلة، إذ لابد من ان ندرك من زاوية التحليل العلمي الاقتصادي مسألتين:

الاولى: ان الاستبداد الشرقي هو في النهاية مفهوم خالص وظيفتة محاولة جعل جميع اشكال الحكم الدستوري والحكم في نطاق القانون مغيب بقدر من المعقولية والضرورة، لكونه لا يحظى بهيكل اجتماعي أو اسناد مؤسسي وهو مماثل للنظم الشمولية التي تستمد قناعتها ووظيفتها من خصائصها بكونها رافضة للحرية بشكل تام.

الثانية: التحليل العلمي الذي اعتمدته النظرية الماركسية للنمط الآسيوي للإنتاج، قد أوجد رابطة جدلية بين الدولة المالكة ومشاعية الإنتاج، في حين ان التحليل السياسي الذي ساقه (Wittfogel) في اطروحته المفسرة للاستبداد الشرقي قد ربطت بين الهيمنة البيروقراطية والزراعة الهيدروليكية مما جعل مسألة عملية الاضطهاد الشرقي اقرب إلى نظرية النظم السياسية وبعيدة عن التحليل العلمي للاقتصاد السياسي للنظم ما قبل الرأسمالية. حيث يوضح الكاتب في اعلاه سمات الاستبداد الشرقي (وعبر بنيته الفوقية) بما يأتي: هي سيطرة الدولة على النواحي الاساسية في نظام الإنتاج، مثل الري والاعمال المساعدة. لذلك تمتع السلطة بقوة

قانونية رادعة، ضد أي فرد أو مجموعة ضمن السكان الزراعيين، وان الإنتاج يكون مستحيلا من دون تدخل الدولة. كذلك وجود شبكة واسعة وشاملة من الاستخبارات السياسية والمخبرين لمراقبة الشعب مع توافر نظام اتصالات حكومية كفء؛ مثل نظام البريد والطرق اضافة إلى النقل المائي عبر ادامة الانهار وشق الترع. فضلاً عن وجود جيش كبير، على اهبة الاستعداد وتحت السيطرة المركزية، وفضلاً عن غياب المراكز الأخرى للقوة العسكرية، أي بمعنى تجريد السكان من السلاح.

إضافة إلى وجود نظام السخرة للعمال (Corvee) لخدمة الدولة والقيام باعمال الري وحتى صنع التماثيل وتقديسها واستصلاح الاراضي الزراعية، مع توافر نظام ضرائب (Tax System) شامل مقرون بعبء ضريبي كبير إذ تستوفى الضرائب بصورة اعتباطية وتحت ارادة السلطة. كما يقوي النظام الضريبي حالات المصادرة والاستملاك بصورة دورية: عند تحقق اي شيء من التراكم البدائي الرأسمالي لمصلحة الافراد.

كذلك ضعف الملكية الشخصية، وغياب المركزية الاقتصادية المستقلة عن الحكومة (أي بمعنى التجارة الحرة، أو التصنيع). فالتجار واصحاب الملكيات الأخرى غير الزراعية، ان وجدوا، فهم تحت رحمة التغيرات الاعتباطية للدولة. فالتهديد بالمحاكمة والمصادرة قد قيد انطلاق المبادرة نحو الكيانات المنتجة. لذلك، غالبًا ما يفضل المنتجون الاكتناز بصورة خفية لثرواتهم المتراكمة، وهكذا لا توجد طبقة ثرية مالكة بمقدورها مواجهة رجحان كفة الحكومة وامكاناتها على تطوير علاقات الإنتاج غير الهيدروليكية (على غرار الرأسمالية الحقيقية)، لذا فإنها لابد من ان تسحق تحت طائلة الاشراف السياسي الحكومي لاقتصاد الدولة بطبيعته المركزية المستبدة، حيث اجازت الدولة لنفسها الشرعية من خلال التكوين الآيديولوجي الثيوقراطي إذ ترى في نفسها الآمر الإلهي مما جعلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تبدو وكأنها نتاج لإرادتها وهي مصدر الخير الوحيد (A lone Benevolence). إذ عُد الدين نشاط حكومي مسيطر عليه والطوائف والتطبيقات الدينية الشعبية هي خاضعة لسيطرة الدولة وهي عرضة للقمع اذا ما صارت تهدد الدولة نفسها أو تهدد الدين الذي تعتنقه الدولة نفسها. وطالما ترى الدولة نفسها

بانها الضرورة للحياة من خلال الزراعة، فإنها وحدها التي تعطي القليل للناس وانها تنتزع فائض العمل وفائض الإنتاج من مزارعيها لذلك ترى في الاعمال التطوعية أو الخيرية في نظر الاستبداد الشرقي مزيفة (Spurious) بكونها لا تقارن بالأعمال العظيمة للدولة. وان الاعمال الخيرية هي ذات تمجيد مظهري للدولة من دون نفع مؤثر، فإذا ما كانت تلك الاعمال الخيرية فائضة عن تصرف الدولة فلا بد من ان يكون عائدها إلى الدولة ليتم تحصيله في الاحوال كافة. وبهذا تقتصر الحريات العامة، على القضايا غير المهمة والهامشية التي لا تكون مصدر تهديد للدولة، في حين يحل نظام من الرعب والخوف والاخضاع المستمر للافراد عبر نظام التجسس والابلاغ بما يمنع الاستقلال الفكري أو التبشير فيه، فضلا عن ارهاب الشخصيات الاصلية البارزة عبر اضعاف امنهم الشخصي والحصانات المحيطة بمراكزهم وبممتلكاتهم لقاء توافر ارادة اعتباطية للمضطهد (بكسر الهاء).

ب) نشوء الريع النفطي:

لقد شملت الامتيازات النفطية في العراق، المتشابهة بعناصرها وشروطها، مساحات شاسعة تكاد تغطي معظم مناطق البلاد وبآجال طويلة بلغت سبعين عاماً، لقاء تعهد الشركات النفطية بدفع مبلغ مقطوع إلى الدولة عن كل برميل يجري استخراجه وتصديره. حتى تأميم النفط في العراق بين عامي (1972 و 1973) ومن قبله صدور القانون رقم (80 لسنة 1961) الذي استرجع قرابة 99.5% من اراضي الامتيازات النفطية، بات الريع النفطي عائداً مباشراً إلى الدولة يمثل المفترق الاساس في الفلسفة الاقتصادية السياسية، وهو إما السير في طريق التنمية والحداثة والتحول من المجتمعات ما قبل الرأسمالية إلى حالة اجتماعية اقتصادية متقدمة تتمثل بآفاق دولة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ونشوء الدولة الديمقراطية الحديثة أو الغاء الهياكل المؤسسية بما فيها السوق والمتحور حول نمط انتاج آسيوي (بقالب محدث أو هجين) يعتمد الريع النفطي اداةً صوب احياء الاستبداد الشرقي، يساعده في ذلك ان اراضي العراق الزراعية حتى الارض الموات تعود رقبتها إلى الدولة، باستثناء بعض الملكيات الزراعية (غير المؤثرة)، وهو موروث زراعي قديم غلبت عليه صفة الحيازة للاراضي الزراعية على الملكية الزراعية غير

المؤثرة، وعلى الرغم من انعزال قطاع النفط والنشاط الاستخراجي، بسبب الطبيعة التصديرية له، عن النشاط الاقتصادي المحلي إلا ان عوائده ساعدت على تأسيس ظاهرة اجتماعية ولكن بهياكل راكدة مثلت تكريساً لنمط الإنتاج الآسيوي الهجيني ونشوء ظواهر الاستبداد الشرقي بأنماط من اللامركزية. إن الفرضية التي قام عليها البحث، تقتصر على أن الريع النفطي في العراق قد شكل مصدراً اساسياً لإحياء نمط الإنتاج الآسيوي الهجيني باعتبار العراق كان مهدا تاريخياً لقيام مثل هذا النمط الهيدروليكي في مرحلة الرواج النفطي وان فقدانه لذالك الريع قد ولد تناقضات اجتماعية حادة! بعد ان تعرض الريع النفطي إلى الانقطاع أو وقع تحت سيطرة الإدارة الدولية في النصف الثاني من حقبة الحصار الاقتصادي طوال تسعينات القرن الماضي وحتى العام 2003 وان التناقضات الريعية اوجدت هيكلاً اجتماعياً بات بنفسه قيداً على تطور الاستبداد الشرقي بسبب تبدل انماط الريع وهويته بين الريف والمدن. **(ملحق-1- حول نظرية الاستبداد الشرقي).**

3. الاستبداد الشرقي: بين المركزية واللامركزية

أ) تطور تقاسم القوة والنفوذ الاقتصادي في النظام الملكي

(The evolution of power-sharing and economic influence under the monarchy)

تطورت المؤسسات الاقتصادية ببطء خلال السنوات الأولى للنظام الملكي العراقي، حيث سعت الحكومة الناشئة منذ العام ١٩٢١ إلى ترسيخ نفسها والتعامل مع التوترات الداخلية والآثار المتتالية للحرب العالمية الأولى. فعندما تعرض العراق إلى الاحتلال البريطاني في عام 1914، ودخول البريطانيين إلى مدينة البصرة وضعوا فيها نظاماً للعشائر تحت مسمى (نظام دعاوي العشائر لسنة 1916). إذ ادركت سلطات الاحتلال البريطاني ان العشيرة في العراق (كما تقول الكاتبة العراقية شذى العاملي) (تشكل عقداً اجتماعياً ذا وظيفتين، اقتصادية ونفسية. والعشيرة هي في أساسها الأول بنية بيولوجية تقوم على رابطة الدم والنسَب، وتعيد هذه الوظيفة إنتاج

نفسها بشكل أحكام وأعراف وتقاليد وسلوكيات قائمة على التجانس العصبوي ضد العناصر الخارجية). وبذلك تمثل العشيرة درجة من درجات التطور السوسيولوجي عبر التاريخ، لكن مع ظهور الدولة وتطور مؤسساتها انتقل الضبط الاجتماعي عبر صراع طويل من العشيرة إلى الدولة، بعد ان اصبح النشاط الاقتصادي عابراً للعشائر والقبائل. وحين وصلت القوات البريطانية المحتلة بغداد أسسوا نظاماً عاماً أُطلق عليه اسم نظام "دعاوى العشائر" في عام 1918. وكان هذا النظام يمنح شيخ العشيرة السلطة في القضايا التي تحصل في الريف العراقي حصراً. إذ نظرت الإدارة البريطانية إلى المجتمع القبلي في العراق ككيان قائم بذاته ومستقل عن المجتمع المدني مما أقدموا على معاملة أبناء العشائر كأفراد بعيدين عن "التمدن"، لقاء مقايضة النفوذ الاقطاعي والتمتع بالاستبداد اللامركزي (decentralized despotism) ولاسيما في تفويض الاقطاع بالإدارة الهيدروليكية أو إدارة المياه بالتقاسم مع السلطات المركزية. فبعد ان استطاعت قوات الاحتلال من منح امتيازات اقطاعية على الاراضي الزراعية للنخب العشائرية النافذة لمواجهة ثورة الارياف واستتباب الامن الاجتماعي من خلال السلطات العشائرية التي توافرت اليها الاراضي الزراعية الشاسعة كقوة زراعية ونفوذها القانوني على وفق قوة القضاء العشائري الذي امسكت به على قدم المساواة ولاسيما في تنظيم الري واستغلال المياه، كما سنلحظ ذلك. كما ظلت السمة العامة في القطاع الزراعي هي سوء توزيع الملكية والحيازة الزراعية. إذ ان نسبة ١٥٪ من الملاك استحوذوا على ٨٨٪ من الاراضي الزراعية في العراق وان ٨٪ منهم تتجاوز ملكياتهم ١٠٠ الف دونم وان عددًا من المالكين لا يتعدى ٢٣٥ الف مالك ظلوا يستحوذون على ٣٢ مليون دونم مثلت ٦٦٪ من اجمالي اراضي العراق الصالحة للزراعة وبإنتاجية منخفضة وإدارة واساليب زراعية ضعيفة أستخدم فيها الاقطاع الاف الفلاحين بأجور دون حد الكفاف. في وقت كانت فيه ارياف العراق تضم اكثر من ثلثي سكان البلاد مما اضطر الكثير منهم إلى ترك الأرض والهجرة إلى حافات المدن لتشكل الشرارة الاولى (لتناثر الهوامش strike of the margins) والهجرة (migration) إلى حافات المدن الكبرى في(البصرة والموصل وبغداد).

ب) إدارة المياه الذاتية: متطلبات الاستبداد الشرقي اللامركزي

بعد ان كلف الملك فيصل الاول الخبير البريطاني السير ارنست داوسن (Ernest Dawson) في العام ١٩٣١ لدراسة احكام الاراضي في العراق ليصدر بعدها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ الذي عرَف حدود الاراضي الزراعية وتنظيمها ولاسيما الاراضي الاميرية (موضوع النزاع) والتي تشكل النسبة العظمى من اراضي البلاد الزراعية والتي تعود إلى الدولة المركزية والتي اوقفتها الدولة العثمانية السابقة بشتى الاساليب. وعلى الرغم من الشرح الذي جاء به القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٨ لقانون احكام الاراضي آنفاً ولاسيما في موضوع تثبيت الحقوق المتعلقة بالتصرف وتعيين عائدية هذه الحقوق، والمستغلين لها فعلاً، إلا ان اجراءات التسوية لحقوق الارض والتصرف بها قد آلت في نهاية المطاف للمتنفذين من شيوخ العشائر والاقطاع الزراعي. إذ منحت السلطات، على مستوى الإدارة الهيدروليكية أو إدارة المياه، الاقطاع صلاحيات واسعة بتطبيق احكام نظام دعاوى العشائر للعام ١٩١٨ تصل لغاية (حبس المتجاوزين) على حصص المياه أو تبذيرها ذلك بالاعتماد على تقارير السعاة (الكراخين) والوكلاء العاملين في منظومات إدارة الاقطاعيات الزراعية لتحقيق اعلى كفاءة في استثمار المياه التي هي عقدة الاستبداد الشرقي.

ج) ملامح الصراع بين منظومتي الاستبداد الشرقي المزدوج (المركزية واللامركزية: oriental dual despotism)

اولاً: نشأة اقتصاد السوق

جاء التحول نحو أنظمة السوق في خضم تطور ظاهرة الاستبداد الشرقي (المركزي) نفسه ليتجانس ورؤية المفكر حنا بطاطو للطبقات الاجتماعية في العراق. فبسبب تركز الاراضي بيد عدد محدود من شبه الاقطاعيين الاثرياء ليقوموا بتأدية وظيفة أخرى هي حفظ النظام، وتبعه انهيار نظام الاكتفاء الذاتي لجموع الفلاحين بسبب شدة الاستغلال وحصول هجرة واسعة من أرياف العراق إلى مدنها وتعرض المجتمع الزراعي إلى افتقار بشري شديد ليصب في مصلحة المدن والعمل في قطاع الخدمات والانصهار بالطبقة الوسطى تدريجيا، بل العمل على نشأتها،

فقد افلح بطاطو في موسوعته في دراسة المجتمع العراقي الحديث ذلك بمنهجيته التي جاءت مزيجاً من الفيبرية والماركسية كما يقول استاذ الاجتماع ابراهيم الحيدري في مقاله الموسوم (حنا بطاطو وتحليل الطبقات الاجتماعية في العراق) إذ يستنتج الحيدري ما يأتي: بالإضافة إلى هرمية الثروة [. . .] فهناك هرمية دينية وهرمية عشائرية وطائفية إلى جانب هرمية السلطة والمكانة الاجتماعية، إذ شّكل مُلاك الاراضي (الملاك الجدد) في بداية الدولة الحديثة (طبقة بذاتها)، ولكنهم تحولوا في اربعينيات القرن الماضي وخمسينياته إلى (طبقة لذاتها) واخذت تدعو لنفسها سياسياً ازاء ظهور الطبقة الوسطى التي أخذت تنشأ وتنمو وتنشط مع تزايد سكان المدن وارتفاع القاطنين في بغداد إلى اربع مرات بين العام ١٩٢٢ وحتى العام ١٩٥٧ خصوصاً بعد تحلل العشيرة الاقطاعي وتدفق الريع النفطي الذي اسهم في تفكك الهرمية الريفية، والتحول نحو اقتصاد السوق التجاري والصناعي واندماج الزراعة تدريجياً بقوة الاسواق المتنامية في المدن والحواضر، كما ان انتشار التعليم والصحة والطرق والمواصلات ساعدت على ولادة قوة اجتماعية جديدة هي الانتلجنسيا أو المثقفين التي تطورت لديها عوامل إيديولوجية كالروح القومية أو الارتباط بالشعور الاممي أو الديني، فضلاً عن توافر قدرة منظمة في التعبير عن آرائها، مما ساعد على صعود الطبقة الوسطى وفقدان الطبقة النافذة (من مُلاك الاراضي والاقطاعيين وغيرهم) مواقعها لمصلحة الطبقة الوسطى. ومن هذا يُستدل أن الاهمية الاساسية للطبقة الوسطى ودورها التاريخي يأتي من كونها طبقة انتقالية تلتئم فيها مصالح فئوية أو طبقية مختلفة، وان دورها التاريخي كما يقول أستاذ الاجتماع لطفي حاتم في دراسته الموسومة (الطبقة الوسطى ودورها في خراب الدولة العراقية)، منوهاً بأن دور الطبقة الوسطى التاريخي في العراق اكتسب اهميته بسبب غياب الدور الفاعل للطبقتين البورجوازية والطبقة العاملة، فضلاً عن ضعف الفاعلية السياسية للطبقة العمالية الناتج عن مواقعها الاقتصادية الضعيفة بسبب نموها وتطورها في قطاع الخدمات. ويرى حاتم أن اشتراط نمو راس المال البريطاني وتوسعه تطلب توافر دولة بكونها الرافعة السياسية والاجتماعية القادرة على حماية المصالح البريطانية. ولم يغفل حاتم آليات نمو الطبقة الوسطى التي لخصها بموظفي الدولة من النخب المتعلمة وولوج اجهزتها الفنية والقانونية والعسكرية والادارية والامنية وغيرها، وكذلك نمو الإنتاج السلعي ودور

الشغيلة والحرفيين في الاندماج بنظام السوق والانتماء إلى الطبقة الوسطى بكونها قاعدة اجتماعية عريضة آزرتها قوى الريف من صغار الملاك الزراعيين مما جعل أرياف العراق قوة مضافة إلى الطبقة الوسطى وتوسيع قاعدتها.

ثانياً: نظرية (Arther Lewis) في الهجرة الريفية بعرض عمل غير محدود: دور السوق في تفكيك (الاستبداد المزدوج).

منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها بدء الاقطاع يتعرض إلى تغيرات اضعفت من درجة استبداده اللامركزية والتي اخذ اقتصاد السوق المديني يفرضها تدريجيا، إذ باتت الزراعات الكثيفة القليلة الاستخدام للعمل هي النمط التجاري المربح الوحيد للتحول إلى الزراعة التجارية أو ما يسمى بالمحاصيل النقدية (cash crops) وتحول الملاك نحو آفاق تقترب من الرأسمالية التجارية أو الميركنتالية التي تقوم على تصدير المحاصيل بعد ان اصبحت المحاصيل واحدة من اهم ادوات التصدير الموازية للنفط بعد الحرب الثانية. إذ ادى الانفتاح التجاري للإقطاع إلى تحرير تدفق العمل الريفي وهروبه إلى هوامش المدن بحثا عن العمل بأجور تفوق الإنتاجية الحديثة الموجبة للعمل الريفي التي تساوي حد الكفاف، وساعد في ذلك دخول المكننة الزراعية التي حولت البطالة من حالتها المقنعة إلى حالتها الفعلية. ففي اقتصاد مزدوج dual economy قطاع زراعي يعمل في حد الكفاف ويضم بطالة مقنعة واسعة وقطاع انتاجي مديني urban عالي الإنتاج والتراكم الرأسمالي) تولدت الرغبة في انتقال العمل من الريف إلى المدينة طالما ان الإنتاجية الحديثة للعمل الريفي تزداد بمقدار حددها الاقتصادي آرثر لويس (Arther Lewis) في مقالته الشهيرة التنمية الاقتصادية بعرض عمل غير محدود (١٩٥٦) بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) مقارنة بإنتاجيته السابقة في الزراعة. فثبات الإنتاجية بالحدود المرتفعة المشار اليها انفا نحو الاقتصاد المديني مع عرض عمل ريفي متحرك مستمر نحو مشاغل العمل وبالاجر الثابت الذي يلائم استمرار الحياة في المدن، يعد امراً في التنمية والتراكم الراسمالي ذلك تحت حافز الإنتاجية العالية والاجر الثابت المرتفع نسبيا مقارنة بالاجر الريفي الذي يعبر عن تساوي الإنتاجية مع اجر الكفاف، ليحمل دوافع الاستمرارية في انتقال العمل لا

محالة بين شكلين من (الثنائية الاقتصادية) و(الثنائية الاستبدادية). فمتلازمة الاجر الثابت الذي يوازي في انتاجيته الحديثة انتاجية حد الكفاف الريفية والمرتفعة بنحو ٣٠٪ عن الاشتغال السابق ستقود بدون شك إلى تنمية اقتصادية بسبب التراكم الراسمالي العالي ولكنها تعظم في الوقت نفسه من تناثر الهوامش(striking of the margins) في الريف الذي امسى يفقد قوته اللامركزية في الاستبداد الشرقي لمصلحة الاستبداد المركزي تدريجيا وعده قوة طاردة للبطالة المقنعة التي كانت تكتظ فيها الارياف. كما غدت هوامش المدن ملجأ قوة العمل المهاجر (Labor migration) نحو اقتصاد السوق المديني urban وقد كان واضحاً في التركزات السكانية الكثيفة المهاجرة نحو اطراف أو هوامش المدن الكبرى (بغداد والبصرة والموصل) ليمثلوا الفقراء الحضريين الجدد. وهكذا فتحت قوة وانفاذ القانون للسلطة المركزية (غير العشائري) إذ بات العمل المهاجر خاضعاً لقانون الدولة المركزية الريعية، وامست الحقوق والواجبات اكثر حوكمة وضماناً ما اخذت تمتص بشكل متسارع زخم ازدواجية الاستبداد الشرقي وتفكيكه ومن ثم تحويله من اللامركزية الاقطاعية إلى المركزية الحكومية في اقتصاد سوق كما توضحها التطبيقات التلقائية لنظرية آرثر لويس ودورها في تقييم دور السوق في التنمية وعبر اقتصاد مزدوج (dual economy) واستبداد شرقي مزدوج (dual oriental despotism) قوامه توافر عرض عمل ريفي متدفق غير محدود (unlimited supply of labor).

وازاء ما تقدم، فإن النظام الاقتصادي السائد وقتها قد ظل عبارة عن علاقات اقطاعية سيطر فيها ملاك الارض على مفاصل الحياة كلها، ليجد الكثير ممن فقد عمله عند شيوخ الاقطاع، متجها لا محالة للعمل بأعمال حرفية ويدوية أو خدمات انتاجية أو التحقوا بالخدمة العسكرية الالزامية أو التطوعية، التي كانت تمثل الرغبة العليا للاستبداد الشرقي المركزي.

ء) مراحل سياسة (الصراع) مع الاستبداد الشرقي (اللامركزي) والتحول نحو النمط الآسيوي الهجيني للإنتاج (Hybrid Asiatic Mode of Production –AMP)

اولاً: ملامح تفتيت الهيمنة الزراعية اللامركزية

ازاء تعاظم خطر الاقطاع في الحياة السياسية وزحفه المستمر لابتلاع النمط المركزي للاستبداد من خلال تقاسمه للسلطة التشريعية اضافة إلى الارض والقضاء العشائري والتطلع إلى الريع النفطي ومشاركة الحكومة المركزية بعوائدها، بدء الحكم الملكي بالتفكير ملياً في لجم قوة الاستبداد اللامركزي باتجاهات ثلاثة كالاتي:

الاتجاه الاول: الشروع بتفكيك سيطرة وهيمنة الإقطاع على الاراضي الزراعية عبر قانون الارث الذي لم يأخذ بآراء الفقهاء بل التفكير ملياً بأن المرأة ترث وبالتساوي تماماً مع الرجل في (الاراضي الزراعية) ومن صيرورة كان مفادها ان قانون الارث هو من يفكك الملكيات الكبيرة للإقطاعيين بين ابناء وأصهار كانوا يتصرفون بحصص زوجاتهم من بنات الشيوخ.

الاتجاة الثاني: وبغية التصدي (غير المباشر) إلى تسلط الاستبداد اللامركزي للاقطاع الزراعي الذي بات قوة تنافسية في تنازع السلطات وسلب نفوذ الاستبداد الشرقي المركزي، بدأت الحكومة في العهد الملكي بتجربة معرفة مدى تأثير منح الاراضي الزراعية على صغار المزارعين والفلاحين (من غير شيوخ العشائر) ذلك للدخول في نمط هجيني من الإنتاج الآسيوي (Hybrid Asiatic Mode of Production) ذلك عندما شرعت القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ الذي اختص بتوزيع اراضي الدجيل فرديا على الفلاحين. ولما رأت الحكومة الملكية نجاح هذه التجربة شرَّعت من فورها قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ الذي عد (نقطة الصراع المباشر الاولى مع الاقطاع أو الاستبداد اللامركزي) لبسط نفوذ الدولة ذلك بجعل الاستبداد الشرقي المركزي ظاهرة ترتبط بمشاريع الري الكبرى من خلال التمسك المركزي بالأراضي الزراعية (مشاعية) الاميرية، وهو التأسيس المباشر للتصادم مع الظواهر الاستبدادية اللامركزية ولمصلحة الزراعة الفردية خارج النفوذ الاقطاعي. إذ نصت ديباجة الاسباب الموجبة للقانون ٢٣ لسنة ١٩٤٥ على ما يأتي (بالنظر لانحطاط مستوى الحالة في البلاد من وجهة فنية بسبب جهل الفلاحين وارتباك امورهم المعاشية، وما هم علية من فقر، ونظراً لعدم تمكنهم من الحصول على اراضي زراعية يقومون باستثمارها واعمارها وفق الطرق الحديثة، فقد شرع هذا القانون لاجل افساح المجال لاكبر عدد منهم للحصول على

اراضي زراعية واعمارها، وستكون المنطقة نموذجية تعمل الحكومة على اعمار مناطق اخرى على غرارها في سائر انحاء العراق).

ثانياً: الإدارة المركزية للمياه (التصدي المباشر للاستبداد الشرقي اللامركزي)

حاول النظام الملكي المصادرة التدريجية للاستبداد اللامركزي من خلال ادارته المباشرة للمياه وعدها ورقة الضغط الكبري في التخفيف من النفوذ الاقطاعي وتقاسمه السلطة بالتوازي. حيث كان الاقتصاد العراقي موجهًا نحو السوق إلى حد كبير، ولكنه ظل يعتمد بشكل أكبر على الإقطاعية التقليدية بدلاً من المبادئ الحديثة في التعاطي مع معادلة نظام الاستبداد اللامركزي. وفي العام (1946) وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تم تشكيل وكالة متخصصة للمياه من قبل ما يسمى (بالمجلس الأعلى لدراسة مصادر المياه وتطويرها في العراق). فبدات الوكالة باجراء التحريات الجيولوجية والدراسة المكتبية بين العام ١٩٤٦-١٩٤٩ لغرض معرفة المزيد من المعلومات الفنية عن مواقع السدود في العراق وكانت الغاية الأساسية آنذاك هي السيطرة على مياه الانهر (دجلة والفرات) وتحديدا تخفيف وطأة الفيضانات التي كانت تهدد العاصمة بغداد آنذاك. ولم تتحسن الاوضاع المالية إلا بعد توسع رقعة الاكتشافات النفطية والإنتاج بكميات تجارية تخدم الاقتصاد العالمي في مرحلة اعمار اوروبا بعد الحرب الثانية وبالتحديد في العام (١٩٤٩). وبعد هذا التاريخ عقدت الحكومة العراقية اتفاقية مناصفة الارباح مع شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق اي رفع حصة العراق من عوائد النفط المنتج والمصدر من الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق من (٢٠٪ إلى ٥٠٪). وبهذا توفرت مبالغ مالية ريعية كبيرة اسست لصدور القرار رقم (٧ لسنة ١٩٥٠) القاضي بتشكيل مجلس الاعمار. إذ اولى مجلس الاعمار وعبر خطتين خمسيتين للإعمار، حيث تم تخصيص (٣٥٪) من اجمالي الانفاق الاستثماري على مشاريع الري والبزل ومراقبة الفيضان ذلك في الخطة الاولى (١٩٥١- ١٩٥٦). وجرى تخصيص (٣١٪) من اجمالي تخصيصات الخطة الثانية للإعمار للمدة (١٩٥٥-١٩٦٠) كإنفاق استثماري على مشاريع الري والبزل وخزن المياه ايضاً.

ويلحظ من هذا التوجه ان الاستبداد الشرقي المركزي قد حاول ان يقترب من النمط الآسيوي للإنتاج (Asiatic mode of production بعد خطوة من شبه التفكيك لسطوة الاستبداد اللامركزي) إذ يقوم النمط الآسيوي على مبدأ قوة السلطة المركزية المهيمنة في استحصال الضريبة من عائد الارض الزراعية التي ظلت تزرع بملكية شبه مجانية لقاء هيمنة الدولة نفسها على تنظيم مقدرات الارواء الزراعي وتنظيم السدود ودرء خطر الفيضانات. وهكذا أصدر مجلس الاعمار، الذي تأسس في عام ١٩٥٠ كما ذكرنا، خططًا متعددة السنوات ركزت على ثلاث أولويات: الزراعة (بما في ذلك الري والسيطرة على الفيضانات)، والنقل والاتصالات، والبناء. وأشاد الكثير بالمجلس لاستخدامه معظم دخل البلاد النفطي للاستثمار الرأسمالي وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فإن البعض يعيبها بحرمان النخبة المتعلمة والصناعة والموارد البشرية التي كانت تعاني من نقص في التركيز، الأمر الذي ادى إلى اغتراب مكونين مهمين عن عملية التنمية وهما: النخبة المتعلمة والعمال المهاجرين إلى هوامش المدن. فإهمال هذه المجموعات، قد ساهمت الحكومة الملكية في توفير مناخ من السخط ساعد على اندلاع ثورة 14 تموز (1958) ونهاية النظام الشبه الاقطاعي.

هـ) نهاية النظام شبه الاقطاع وتلاشي الاستبداد الشرقي اللامركزي

اولاً، كان الاسبوع الثاني من تاريخ قيام ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) المناسبة الاولى لاقتلاع جذور الاستبداد اللامركزي، يوم اعلان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قرار الغاء قانون دعاوى العشائر للمساواة بين المواطنين ذلك في بيان رسمي في (٢٨ يوليو–تموز ١٩٥٨) بالقول:

(لقد نصت المادة التاسعة من الدستور المؤقت بان "المواطنين سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" لذلك قرر مجلس الوزراء الغاء قانون دعاوى العشائر).

ثانياً، كما تم في العام نفسه اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠ لسنة ١٩٥٨) الذي فتت ملكية الارض وضرب المصالح الزراعية الاقطاعية واعادها إلى الدولة ليرسي نظاما هجينًا

للتملك يحاكي النمط الآسيوي للإنتاج (hybrid Asiatic mode of production) بعد ان استهدف:

–القضاء على الاقطاع وتحديد ملكية الارض الزراعية.

–وتاكيد على الملكية الخاصة والتي لا يجوز انتزاعها إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل.

–التوزيع العادل للاراضي الزراعية على الفلاحين المشمولين بالقانون دون تأثيرات سياسية أو عرقية أو عشائرية. إذ وضع الحد الاعلى لحيازة الارض أو تملكها بواقع (١٠٠٠ دونم) في الاراضي المروية و (٢٠٠٠ دونم) في الاراضي الزراعية الديمية.

ثالثا، احلال الإدارة الهيدروليكية المركزية والسيطرة على الارواء الزراعي. إذ منحت الحكومة الجمهورية صلاحية قاضي جنح لرؤساء الوحدات الادارية استناداً إلى قانون الري (رقم ٦ لسنة ١٩٦٢) لمقاضاة المسرفين بالمياه والمتجاوزين على النظام المائي، ذلك اعتماداً على تقارير مهندس الري في المنطقة الزراعية. ثم قامت السلطات لاحقاً بمنح مهندس الري نفسه سلطان قاضي جنح وعلى وفق احكام قانون الري (١٢ و ١١٢) وتعديلاتهما وتكليف الوحدات الادارية بتنفيذ قرارات الحكم الصادرة بحق المتجاوزين على الحصص المائية والنظام المائي.

4. استبداد الدولة المركزية وتناثر الهوامش: الحرب والحصار الاقتصادي التسعيني (دولة داخل دولة) (state within state)

عاش العراق في حقبة السبعينيات من القرن الماضي على ركيزة الاضطرابات في الاسواق النفطية، إذ تضاعفت اسعار النفط إلى اكثر من عشرة اضعاف بين المدة (1976 – 1979) حقق العراق فوائض نفطية بصورة احتياطيات من النقد الاجنبي قاربت (34 مليار) دولار، واستطاع فيها من الشروع ببناء بنية تحتية بقيمة مماثلة لمبالغ الاحتياطيات في اعلاه. في حين بلغ متوسط دخل الفرد السنوي قرابة (3400 دولار) امريكي وهو يماثل (8000 دولار)

بأسعار العام (2003)، وبقي القطاع الزراعي يشكل حوالي (12 – 15 %) من مكونات الناتج المحلي الاجمالي في حين ازدادت حصة النفط في ذلك المكون لتبلغ ما بين (55–60%). على الرغم من انعزال قطاع النفط والنشاط الاستخراجي، بسبب الطبيعة التصديرية له، عن النشاط الاقتصادي المحلي إلا ان موارده ساعدت على تأسيس ظاهرة اجتماعية ولكن بهياكل راكدة مثلت تكريسا لنمط الإنتاج الآسيوي ونشوء ظواهر الاستبداد الشرقي كما اسلفنا في مقدمة هذا البحث. فقد شكلت سيطرة الدولة على الريع النفطي والحفاظ على نمط انتاجي من اللاملكية الزراعية للارض المفترق الاساس في فلسفة الاقتصاد السياسي للدولة وعلى وفق خيارين: اما السير في عصر التنمية والحداثة أو اللجوء إلى الفرصة التاريخية للعودة إلى اصول النمط الآسيوي للإنتاج ولكن باعتماد بدائل ريعية قوية وبديلة للريع الزراعي، قادرة في هذه المرة على اخماد الهياكل الاجتماعية للبلاد وتقوية استبداد الدولة الريعية وبشكل متفوق من خلال اشعال الحرب على كيانين ريعيين نفطيين هما الجمهورية الاسلامية الايرانية ودولة الكويت. وبهذا كانت تلك الحروب بالقدر الذي ترمى إلى الاستحواذ على فائض القيمة الريعية للآخرين إلا انها شكلت استنفاداً للقيمة الداخلية وفائضها بعد ضياع عقدين ونيف من عقود التنمية في حروب خاسرة املتها الطبيعة المركزية للنمط الشرقي للاستبداد وحولت البلاد إلى ركود اقتصادي واجتماعي لم يستطع التخلص منه حتى الوقت الحاضر. ان آليات العودة إلى النمط الآسيوي للإنتاج خلال الحقبة النفطية القائمة على استنفاد الريع النفطي (المُلك المطلق للدولة) قد تطلب مسارين مختلفين في السيطرة على الهيكل الاجتماعي للبلاد اختلفت فيه الارياف عن المدن بشكل كبير وتبدلت الادوار بشكل اكبر في مرحلة ركود السوق النفطية وانقطاع الريع النفطي ووضعه تحت الوصاية الدولية ابان التسعينيات من الحصار الاقتصادي. لقد ساعدت حصة الدولة في الناتج المحلي الاجمالي التي زادت على (63% –70%) القيام بعدد من الوظائف سواء الاساسية منها كالدفاع والنظام العام ام الوظائف الوسيطة كالتعليم الأساس وغيرها من خلال تنفيذ الاستثمارات العامة وتقوية البنى الاساسية كالكهرباء والطاقة وخزن المياه وانظمة الري والبزل وغيرها، وهي بذلك ولدت جهازاً واسعاً من القطاع العام، اصبح العاملون فيه جزءاً لا يتجزء من المنظومة المركزية للدولة ولاسيما في قطاع المدن وعدهم طبقة

اجتماعية هي طبقة الموظفين أو المشتغلين بالحكومة بالغالب. لقد مارس النظام الاقتصادي السياسي لهذا النمط الإنتاجي الذي بات الريع النفطي مركز ثروة الدولة اتجاهين في تحقيق القوة المركزية له وتعظيم الاستبداد الشرقي وعلى النحو الاتي:

الاتجاه الاول: قيام الدولة بتقديم السلع العامة Public Goods من خلال وظائفها الاساسية والوسيطة للسكان عموماً ولسكان المدن بصورة خاصة وهم المجتمعات الاساسية حيث تمثل السلعة العامة هنا مجموعة السلع والخدمات التي تزود مجاناً للأفراد، فان استهلاك الفرد منها لا يمنع من استهلاك الفرد الاخر لها وعلى وفق خاصية (Non-Exclusivity & Non-Rivalry).

ويلحظ ان قيام الدولة المركزية بتقديم السلع العامة بمواصفاتها المختلفة يأتي مقابل ان تفقد المدن على وجه الخصوص صوتها الديمقراطي بوصفها ان موظفيها وقاطنيها هم جزء لا يتجزأ من المنظومة المركزية للاستبداد الشرقي وان وجودها يعد هيكلاً اجتماعياً ساكناً ضمن المؤسسة المركزية البيروقراطية، وبهذا تجري مقايضة الصوت الانتخابي بالسلعة العامة. وعليه يحصل سكان المدن، والعامل اغلبهم في وظائف الدولة المركزية، على اجور ومرتبات مصدرها الريع النفطي: إذ كان يشكل النفط حصة في تمويل النفقات العامة لا تقل عن (85%) من اجمالي ايرادات الموازنة السنوية. وبهذا الشكل عُد الصوت الانتخابي بمثابة ريع يدفعه سكان المدن لقاء حصولهم على السلع العامة في اطار المنظومة المركزية، ليمارسوا دور الركوب الحر أو الركوب المجاني (Free Riding) وهي المشكلة الناجمة عن السلعة العامة (إذ يُعد اولئك غير المساهمين في تغطية كلفة السلعة العامة ومن خلال عدم دفعهم الضرائب التي أستُبدلت بفائض القيمة الزراعي أو الريع الفعلي كما اسلفنا سابقاً) فهم مجتمع واسع لا يمكن استبعاده من الانتفاع من تلك السلع العامة.

الاتجاه الثاني: ويتمثل بعسكرة الريف وفرض الطاعة والانضباط العالي عليه، إذ تمت مقايضة الضريبة الزراعية التي تمثل الريع المقتطع من فائض إعادة الإنتاج الزراعي واحلالها بريع اخر

وهو العسكرة أو التجنيد لسكان الريف، طالما ان الريع النفطي له القدرة على تعويض اشكال الريع الأخرى الناجمة عن إعادة الإنتاج سواء الزراعي أو الحرفي أو الخدمي. على الرغم من ان القرية هي كيان معتمد على الذات في الإنتاج واعادة الإنتاج إلى حد كبير، ويمكن لها ان تعيش حتى في غياب الدولة، إلا ان هذا النمط من المجتمعات يُعد نمطا غير مستقر سياسياً على الرغم من كونه مستقراً هيكلياً، وعادة ما تكون الدولة المالكة للأرض مصدرا معوقاً لتطوره في المجالات التجارية والصناعية ولاسيما ذات العلاقة بتطور حقوق الملكية ونموها، وتقيده بما لا يجعله في وضع المنافس لإيرادات الدولة وقوة الدولة وذلك خشية من ان تؤدي الملكية الخاصة إلى انحدار الدولة نحو مبدأ الدولة الصغيرة وهو امر يتنافى والظاهرة المركزية القوية للاستبداد الشرقي التي تقتضي نمطا انتاجياً راكداً فاقداً للملكية بما يحرم النشاط الزراعي من اية أسس لتطور علاقات الإنتاج والدخول في مراحل التطور المادي للتاريخ. إذ يأتي جانب تعظيم عسكرة الريف، كاساس تعويضي بديل عن تحصيل اشكال الريع الزراعي الأخرى. لذا فإن هذا الاتجاه في تحويل نمط تحصيل الريع من الجانب الفعلي إلى جانب العسكرة يعد آصرة قوية للاستمرار في اخماد قوى الريف السياسية عندما يتحول كيانه الاجتماعي إلى قوة فاعلة في اطار علاقات الإنتاج الكامنة والمحتملة التغيير. وبهذا يأتي منظور العسكرة والعسكرة المستمرة للريف مماثلاً إلى حد بعيد للمنظور الذي اعتمده آدم سمث في كتابه **ثروة الامم**، عندما تحدث عن نفقات الدفاع، على وفق منظور اجتماعي تاريخي في تشكيل قوة الحرب وتحويل سكان الارياف على سبيل المثال إلى قوة عسكرية من معتقد مفاده (بأن الواجب الاول للسيادة هو حماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي من مجتمعات مستقلة اخرى، وان هذا الشيء لا يمكن انجازه إلا من خلال القوة العسكرية وان كلفة تهيئة وتحضير هذه القوة في وقت السلم واستخدامها في وقت الحرب تختلف من حالة مجتمع إلى حالة مجتمع آخر. ففي الامم التي يغلب عليها طابع الصيد، وهي مجتمعات شديدة التخلف، فإن الرجل الواحد فيها يعد نفسه مقاتلاً وصياداً ماهراً. وعندما يذهب إلى الحرب فإنه يذهب بدافعين: اما ان يدافع عن مجتمعه واما ان يثأر لجروحه السابقة التي تسببت فيها المجتمعات الأخرى. لذا فان المجند في هكذا مجتمعات يتصرف وكأنما يعيش في بيته). لذا نجد في هذا النص ان ما يقدمه الجند في

الريف من ريع لقاء الخدمة العسكرية يعد ريعاً مجانياً واشبه بالضريبة أو الريع السالب على وفق منظور آدم سمث الذي ينظر إلى هذه المجتمعات بتلك النظرة المتخلفة. فالرجل المحارب في المنظومة المركزية يعد مزارعاً ولكن يعمل بالسخرة لمصلحة انجاز السلع العامة وهي خدمة الدفاع والحرب. على الرغم من ذلك فان المزارع المجند يعتقد نفسه راكبا مجانيا من الطراز الاول طالما انه يحصل على عيش بديل للصيد أو بديل لسد الرمق بدلا من إعادة الإنتاج الزراعي ويثأر في الوقت نفسه من اعداء منظومة الاستبداد الشرقية المركزية. وبهذا فقد قايضت الارياف الريع/الضريبة الزراعية بالخدمة العسكرية التي تلبي طموحاتها ومعتقداتها وطقوسها، وهي تشعر بالركوب المجاني بصورة مضاعفة، طالما ان اداء الخدمة العسكرية كسلعة عامة تحقق له رغبات (العيش والحرب والثأر) في آن واحد.

أ) نمط الإنتاج الآسيوي ذو الريع النفطي: الفرص والتحديات

تعرض نمط الإنتاج الآسيوي ذو الريع النفطي، لمواجهة خطيرة كانت الاولى في عقد الثمانينات عندما استنفدت الحرب الريعية مع ايران عوائد النفط دونما توافر قدرة كافية على تمويل الحرب في وقت عاشت اسواق النفط حقبة ركود طويل عبر تلك الحقبة وانغماس البلاد بالاقتراض والاستدانة من دول الجوار الريعية النفطية أو المشترية للنفط العراقي لتعويض تكاليف الحرب التي مثلت عبئاً لا يستهان به من مطالبات المديونية الخارجية للعراق التي زادت لتبلغ قرابة 130 مليار دولار في العام 2003 والتي كانت مفتاحاً لحرب ريعية ثانية مع دول الخليج النفطية تمثلت باحتلال الكويت في مطلع تسعينيات القرن الماضي وادت إلى تخريب مذهل لمنظومة الإنتاج النفطي في كلا البلدين وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب من هذا النمط. انها حقا حروب النفط التي كلفت خسائرها العراق على مدى اكثر من عقدين قرابة ترليون دولار سواء بالتدمير المباشر لهياكل الاقتصاد وبناه التحتية أو ضياع فرص النمو والتنمية بما في ذلك تعويق تطور القطاع النفطي نفسه وبهذا تعرض العراق إلى قرارات دولية قيدت مصادر ريعه النفطية بشكل رئيس؛ إذ حرمت الموازنة العامة من (85%) من مصادر تمويلها التقليدية التي كانت تدرها عوائد النفط، في وقت بات فيه من الصعب فرض أي نوع من

الضرائب الريعية التقليدية على القطاعات المنتجة الأخرى بسبب تدهور النشاط الاقتصادي الكلي باستثناء النشاط الزراعي الذي كان يعامل مجتمعه ككيان هامشي خارج المجتمع الرئيس ويدفع ريعا ارتبط ارتباطا قويا بعسكرته على نحو مستمر طوال الحربين الخليجيتين. لقد أسس الحصار الاقتصادي التسعيني نظاماً ريعياً مركزياً لم يعد فيه الريع النفطي في هذه المرة اساسا لإحياء الأنماط القديمة للاستبداد الشرقي أو النمط الآسيوي. إذ حلت الضريبة التضخمية أو **(الريع التضخمي)** محل **(الريع النفطي)** المفقود في تمويل نفقات الموازنة العامة وبنسبة زادت على (85%) من الايرادات التي كانت تغطيها التدفقات الريعية الحقيقية الناجمة عن صادرات النفط سابقاً. إذ قام هذا النمط من التمويل على ظاهرة الاصدار النقدي عن طريق تعظيم التدفقات النقدية الاسمية للموازنة العامة مقابل نمو هابط في تطور قطاعات الإنتاج السلعية والخدمية وعلى نحو لا يتناسب مع التدفق المستمر والعالي في الانفاق الممول بالتضخم، وهو ما يطلق عليه سينيوريج (Seigniorage) اي عائد الاصدار النقدي والناجم عن استغلال الحكومة لقوة البنك المركزي الاحتكارية في خلق النقود الاساس بغية تعظيم موارده الحقيقية وعدها وسيلة للحصول عليها. مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم السنوية إلى ما يزيد على(50%) كمتوسط سنوي ودخول البلاد في فضاء التضخم الجامح وضياع فرص الاستقرار والنمو، وبهذا فقد تضاعف الدين العام الداخلي الممول بالاصدار النقدي من(25 مليار) دينار عراقي في العام (1990) ليبلغ حوالي (6 ترليون) دينار عراقي في نهاية العام (2003) وهو رقم مماثل لتطور مقدار الكتلة النقدية وبالقيمة نفسها. وبهذا الاطار يعلق الاقتصادي المعروف (Baily) عام (1956) في مقالته المنشورة في مجلة الاقتصاد السياسي التي تصدر عن جامعة شيكاغو بان خلق النقود يعد شكلاً من اشكال الضريبة (Taxation) التي تفرض على حامليها. وان إصداراً نقديا كثيفاً لتمويل الموازنة العامة سوف يعظم الانفاق الكلي يسهم في رفع الاسعار في ظل جهاز انتاجي راكد يعمل من دون طاقاته المتاحة ويتسم بدرجة عالية من التصلب. وبهذا يصبح الانخفاض في القوة الشرائية للعملة بمثابة ضريبة أو ريع (Tax/Rent) يفرض على الارصدة النقدية لحامليها. كما وجد (Baily) ان الكلفة الاجتماعية لهذه الضريبة التضخمية هي اكبر من اشكال الضرائب الأخرى كافة في تأثيرها على مستوى رفاهية الافراد.

ب) تبدل أشكال الريع وهيكلة الأستبداد الشرقي

ان تبدلاً اجتماعياً كبيراً قد غير من شكل علاقة الدولة المركزية بالمجتمعات الاساسية (المدن) والمجتمعات الهامشية (الارياف) جراء تبدل النمط السريع في موارد الدولة المركزية وتبدل مركز ثروتها من موارد حقيقية فعالة إلى اسمية هامشية اي التحول من تحصيل الريع النفطي إلى تحصيل الضريبة التضخمية أو الريع التضخمي. وبهذا فقد عدت مصادر الريع في هذه المرحلة مقتصرة على شكلين هما:

اولاً: ضريبة التضخم/الريع التضخمي. وهو الشكل الذي اصبح يستنزف الموارد والثروات الفردية وبشكل خاص من السكان محدودي الدخل من العاملين في المنظومة المركزية للدولة في مراكز المدن. إذ هبطت مدخولاتهم السنوية على نحو لا يوازي حتى 10% عما كان يحصل عليه هؤلاء العاملون في الحقب السابقة كما حصل من تدهور خطير في مستويات المعيشة والدخل في حقبة التسعينيات الماضية، وبهذا فقد تحولت طبقة الموظفين من أجراء إلى عُمال سخرة، بسبب انسحاق أجورهم ومدخولاتهم الشهرية وتعويضها بشيء من الحصة التموينية لسد رمق العيش بعد ان تدنت القوى الشرائية لمدخولاتهم النقدية. وبهذا باتت ضريبة التضخم المصدر الأساسي لاستلاب الثروات وتراكم الفائض بالاقتصاد على المستوى الفردي الذي تحقق إبان الحقبة النفطية. وكأنما الامر هو استرداد لريع مركزي سابق كان مؤجلاً في مرحلة الرواج النفطي واصبح مستحق التسديد في مرحلة غياب الريع النفطي على وفق آلية التمويل بالتضخم.

ثانيا: عند الرجوع إلى تركيب موارد الموازنة العامة للدولة التي غدت تتغذى بنسبة تزيد على(85%) من الريع أو الضريبة التضخمية، نجد مقابل ذلك ان (50%) من تلك المصروفات قد ذهبت لدعم اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية، مما يعني ان الريف المنتج للمواد الغذائية قد ظل متلقي صافي لهذه الضريبة (الريعية السالبة) التي اخذت تتعاظم مع تعاظم مستويات الاسعار والتمويل بالتضخم. وان نسبة عالية لا تقل عن نصف مبالغ الدعم كانت تذهب بصورة دعم زراعي بغية استدامة نظام الحصص التموينية. لقد رتب هذا التحول

في الريع الزراعي من مرحلة الاعفاء الفعلي في زمن الرواج النفطي لمصلحة العسكرة إلى **مرحلة إعادة تسديده إلى الريف ثانية بصورة ضريبة أو (ريع فعلي سالب)** بأن يجعل الريف على حافات مستوى الانقلاب في هيكله الاجتماعي والسياسي. وللمرة الاولى نجد ان توزيع الدخل الاسري قد اختل إبان الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات ليكون لمصلحة الأسر الريفية وبواقع (0.36) للريف وهو تحول يعد اكثر عدالة مقارنة بالمدن التي انتقلت من (0.32) في منتصف الثمانينيات لتصبح (0.38) (على وفق معامل جيني في حساب اللامساواة في توزيع الدخل) في فترة التسعينيات مما يعني ان تدهوراً صار واضحاً بالحياة المدنية، في حين ان النمط الاستبدادي للدولة المركزية الشرقية قد حولت الريف إلى مجتمع محوري، وبالمقابل فقد تحولت المدن إلى مجتمع هامشي (Marginal Society) بعد ان هجرها مثقفوها وقواها المهنية وغيرها في ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المدنية العراقية. وخلاصة القول إن هناك تلازم بين تبدل اشكال الريع وتبدل الهيكل الاجتماعي السياسي للبلاد يمكن ملاحظته بما يأتي:

أولاً : هنالك ريع فعلي موجب تولده الارياف ترتفع قيمته مع ارتفاع مستويات التضخم وتطور ضريبة التضخم نفسها، استمر مستثنى من التحصيل طالما ان الضريبة التضخمية قد حلت محل تحصيل الريع الزراعي واحتفاظ الريف بمقومات عسكرته. لقد اضفى هذا الامر إلى ان تحصل المؤسسة الاجتماعية الريفية على قدر عال من الاستقلال والديناميكية في صنع القرار المركزي لتوافر عاملين اساسين هما تطور ملكية الاراضي الزراعية وحيازتها واتساعها في حقبة الحصار الاقتصادي بسبب الحاجة إلى الإنتاج الزراعي؛ والاخر هو التمتع بإرث قديم كان يعد نمطا من انماط الريع التعويضي وهو العسكرة.

ثانياً: بدلاً من ان تكون المدينة بمثابة المكون الرئيس في المنظومة المركزية للدولة اصبح الريف هو الجزء المركزي في تلك المنظومة مدعوماً بايدولوجية غلب عليها الطابع الديني دون الطابع العلماني، وعد الدين تأطيراً جاذباً وقوياً في تماسك المنظومة الريفية ذات الاستبداد اللامركزي الجديد. اما المدن التي فقدت تماسكها ضمن المنظومة المركزية التي استحدثها

الاستبداد الشرقي في الريف فقد اصبح عملها هامشياً. بهذا كانت هناك دعوة رسمية في التسعينيات تطلب من موظفي الدولة للعمل في السوق غير المنظمة والسماح لهم للبحث عن اشغال وان كانت لا تناسب مع مهاراتهم واختصاصاتهم والتحول إلى أجراء (عمال محليين).

فعند العودة إلى هيكل الاجور وتركيبها في العراق ومشكلات استنفاد القيمة التي ولدتها حالة البطالة الفعلية والاستخدام الناقص للعمل في ضوء إعادة تركيب سوق العمل وتحولها لمصلحة انبثاق واسع لسوق عمل غير منظمة، نجد ان تدهور القوة الشرائية في حصة الفرد العامل من الاجر، عدت حتى اعلى من التدهور الاجمالي الحاصل في النشاط الاقتصادي طوال العقد التسعيني الماضي. إذ انخفضت القوة الشرائية لنصيب الفرد العامل من متوسط الاجر السنوي مقاسا بأسعار العام (1988) والبالغ (2200) دينارا لتصبح بحدود (300) دينار بحلول العام (1996) وان مثل هذا الرقم عد حتى اقل من الحصة السنوية المخصصة للصرف على فقرة المواد الغذائية في العام (1988) البالغة (324) ديناراً.

ثالثاً: يؤشر ان مقدار ما كان يحصل عليه الفرد العامل من اجر نقدي كان ضمن مستويات الفقر المدقع والأسباب كان في مقدمتها تدهور التنمية وهبوط معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي حتى إلى ما دون معدلات نمو السكان فضلا عن تفشي مستويات البطالة وتشتت سوق العمل النظامية ازاء سيادة ظاهرة الأستخدام الناقص وتدني الاجور الحقيقية التي باتت هي الأخرى ملازمة في تدهورها لدرجة المرونة العالية التي شهدها المستوى العام لاسعار وباتجاه الصعود والتضخم الجامح. واذا ما اخذنا مستوى تدهور الاجر الحقيقي للعاملين في نشاطات كالصناعة التحويلية والبناء والتشييد على سبيل المثال والتي اعتمدت هي في جانب مهم من نشاطاتها على مستلزمات الإنتاج المستوردة والتي تزيد على نسبة (55%) من مجموع المستلزمات السلعية الداخلة في مكونات انتاجها، نجد وبشكل صريح ان متوسط الاجر السنوي الحقيقي في كلا القطاعين المذكورين آنفا قد تميز بالانخفاض من (1753) دينار في عام 1988 ليصبح (82) ديناراً في عام 1996 وبهذا انخفض نصيب فقرة تعويضات المشتغلين في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي من (27%) في العام (1988) إلى اقل من (13%)

خلال العقد التسعيني الماضي، مما يعني صراحة ان الجزء الاجنبي المستورد في تكوين القيمة المضافة قد مثل دور المعادل العام المطلق للقيمة ومركز الكلفة في تلك القيم الإنتاجية ومن ثم اصبحت المكونات الاجنبية تضفي تأثيراتها تبعاً لتطور سوق الصرف الموازية في العراق، وباتت اداة لتحويل الفائض الاقتصادي الذي يمكن ان تولده القوة الاجرية من خلال تدني الاجور الحقيقية ولمصلحة القطاع الخارجي في الاقتصاد. وبهذا جرى تقييد تنمية الحواضر وتداعي اقتصاداتها مع سيادة المضاربة في حياة المدينة الاقتصادية، إذ لا يمكن للتنمية في مثل هذه الحالة ان تأخذ اي مدى ممكن لها أو تستعيد قدراتها الحقيقية ما لم ينسحب الاقتصاد نحو حافات الاستقرار والتحول جذرياً من اقتصاد المضاربة وتكثير الاموال إلى اقتصاد الاستخدام الواسع لقوة العمل للنهوض بالإنتاج وتحريك مجالات النمو الاقتصادي بعيدا عن آليات الارتباط العشوائي بالقطاع الخارجي وفق ظروف الحصار الاقتصادي. بيد ان هذا الامر قد غدا مستحيلاً في اطار انغلاق النظام الاقتصادي على نفسه عبر رافعة سالبة جوهرها التضحية بقوة العمل المدنية المنظمة وتدميرها ماديا وفنياً واستحالتها إلى قوة هامشية لا تقوى على توفير سبل العيش. كما غدا العمل الصناعي هو الاخر قوة انتاج فائضة أو معطلة حتى اخذت اجيالها التكنولوجية بالاضمحلال مع تدهور القوة الاقتصادية للمدينة وهمشت كقوة انتاج مركزية لمصلحة نمط انتاج زراعي زاد انغلاقه مع تدهور القوة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.

رابعاً: لما تقدم، فقد اصبح عمل الطبقة الوظيفية في جهاز الدولة المركزي بمثابة سلعة عامة Public goods لخدمة الإنتاج الريفي وتقوية عسكرته وان الدولة المركزية قد غدت على مستوى المدينة في هذه المرة بمثابة الراكب المجانبي وهو نمط اجتماعي وسياسي غريب ومصاب بحجم هائل من الاختلال في هيكليته وبنيته الاقتصادية والسياسية وبات يحمل بذور فنائه عبر تطور النمط الجديد للملكية والحياة الزراعية المتوسعة. حيث وضعت ظروف الحصار الاقتصادي قيداً على السلطة المركزية في تبديد شيء من النمط الآسيوي للإنتاج وهو التساهل في توليد ملكيات وحيازات زراعية خاصة ومؤثرة وان ظهور اشكال التملك الريفي قد صارت فاعلة في هذه المرحلة، مما حتم على الدولة المركزية التكيف لأوضاع التملك الجديدة في الريف ما عُد تنازلاً عن مكوناتها المركزية التي يحتمها النمط الشرقي للاستبداد، وبهذا غدت

الارياف جزءاً مهماً ومؤثراً في حركة النهوض المركزية للدولة في إطار عودة الاستبداد اللامركزي، وهو أقرب إلى نمط دولة داخل دولة State Within State وهو تنازل في الاستبداد قد ولد تناقضات شديدة في نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي واضعف من فلسفته الاستبدادية لمصلحة قوى جديدة من انماط الاستبداد الشرقي تمتلك مقدمات وبنى فوقية سياسية وايدولوجية أمست قيدا على تطور الدولة المركزية نفسها خلافاً لما كان عليه الحال في زمن رواج الحقبة النفطية ، وربما سوغت الدولة المركزية قبول الهيكل الاجتماعي السياسي الجديد في الريف ضمن مركزيتها لكي يستقيم النمط الشرقي للاستبداد ولكن هذه المرة بتناقضات جوهرية حادة مثلت نمطاً آسيوياً هجينياً للإنتاج.

خامساً : ترتبَ على تغير علاقات الإنتاج أو الملكية جراء تنازل الدولة عن بعض ملكيتها وسلطانها إلى الارياف الجديدة متسع قوة مما عجلت في انهيار الدولة المركزية الرسمية بمجرد دخول البلاد بحرب خارجية خاطفة مع القوات الاجنبية التي احتلت العراق في نيسان 2003 وانتهت على اثرها مؤسسة النظام المركزي بسرعة لافتة للنظر بمستوى انعزال الارياف وهشاشة المدن.

نستنتج مما سبق ان الريع النفطي كان عاملاً خارجياً (سالباً) Negative Externality في تفكيك منظومة الاستبداد المركزية الشرقية وتلاشيها السريع، وان النفط لم يكن عامل قوة في النمط الآسيوي للإنتاج بل عد مرضاً شرقياً (Oriental Disease) يختلف في مفهومه عن المرض الهولندي (Dutch Disease) من حيث تأثير عوائد النفط في القدرة التنافسية للاقتصاد. ولكن المرض الشرقي بتناقضاته الجوهرية، المنوه عنها سابقاً، كان اساس لانقلاب اقتصادي واجتماعي وسياسي وتغيير قوى التاريخ المادية والتحول بها إلى اساليب انتاج جديدة ربما ستكون اقرب إلى الانماط الرأسمالية .**(راجع ملحق-2- حول المالية العامة الموازية).**

5) الاستجواب الشرقي وادوات الدولة الايديولوجية الموازية

(البديل المفاهيمي للاستبداد الشرقي)

١- كانت إضاءات المفكر الماركسي الفرنسي لويس التوسير (Louis Althusser) في تصديه لفكرة الاستجواب (interpellation) المدخل الاساسي التجديدي بعد المفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه **روح القوانين** ومعتقداته في أهمية فصل السلطات وبناء الديمقراطية. وعد لويس اولتسير في تحليل فكرة السلطة السياسية في (الغرب) مساهماً في واحدة من مفاتيح الشرق وجدلياته أو تناقضاته في بلوغ مقاييس وانساق تحليلية وجدها المفكرون المشرقيون مدخلا مهما في الرأي والقياس لتحليل طبيعة السلطة السياسية وصيرورتها كبنية فوقية في الجدليات التاريخية القائمة (للشرق). فاذا كان الاستجواب (Interpellation) هو عملية نواجه فيها قيم ثقافتنا ونستوعبها، فإن الاستجواب يعبر في الوقت نفسه عن أن الفكرة هي ليست لك وحدك (مثل "أحب اللون الأزرق دائمًا") بل هي فكرة تم تقديمها لك لتتمكن من قبولها. ومن هنا جاءت اطروحة لويس التوسير حول السلطة السياسة والتي ترجمت من الفرنسية إلى الانكليزية في العام (1971) في مجلة اليسار الامريكي (Monthly Review) في اطروحته الشهيرة الموسومة **الايديولوجيا واجهزة الدولة الايديولوجية** والتي شكلت موضوع (الاستجواب) في أطروحة لويس التوسير. إذ عرَّف التوسير السلطة السياسية تحت يافطة الاستجواب (interpellation) بجهازين مسيطرين لفرض الانضباط. فالجهاز الاول والذي اطلق عليه التوسير (بالجهاز القمعي) وكان يقصد به قوة نفاذ القانون من الشرطة والمحاكم والسجون والمؤسسات الحكومية المعنية بفرض النظام وحماية الحقوق وتنظيم الواجبات واستخدام العنف المنظم لحماية الدولة. اما الجهاز الثاني، فيطلق عليه (بالجهاز الايديولوجي) ويتألف من الاسرة والمدرسة والمعابد ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. ويتولى الجهاز الايديولوجي مهمة تداول الأطروحة الأولى في الجدال الماركسي المألوف ومفاده ان الأيديولوجيات لها وظيفة إخفاء الترتيبات الاستغلالية التي تقوم عليها المجتمعات الطبقية. حيث تختلف نظرية ألتوسير عن مفهوم الأيديولوجيا الذي اعتنقه الماركسيون السابقون، فهي ترى الأيديولوجيا على أنها وسيط دائم للخداع يجب أن يوجد لربط الناس معًا في المجتمع. فحتى في المجتمع اللاطبقي، هناك حاجة للأيديولوجيا لإعطاء نوع من التماسك الاجتماعي، لإعادة تشكيل الأفراد كذوات خيالية كما يرى التوسير. تفترض الأطروحة الثانية أن الأيديولوجيا لا توجد في شكل "أفكار" أو

"تمثيلات" واعية في "عقول" الأفراد. بدلاً من ذلك، تتكون الأيديولوجيا من تصرفات وسلوكيات الهيئات التي تحكمها تصرفاتها داخل الأجهزة المادية. فمن الأمور المركزية في نظر الأفراد هي فكرة وجود صلة تفسيرية بين (المعتقد والفعل). فكل "شخص "يتمتع بـ "وعي" ويؤمن بـ "الأفكار" التي يلهمها "وعيه" ويقبلها بحرية، يجب أن يتصرف وفقًا لأفكاره، ومن ثم يجب أن يكتب أفكاره كموضوع حر في تصرفات ممارسته المادية. وهنا يتصدى التوسير لموضوع (الاستجواب والطبقة الوسطى) في المدرسة البنائية الماركسية وتياراتها الاوروبية ولاسيما في مقالته الشهيرة تحت عنوان : Louis Althusser (1971) "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation)". Lenin and Philosophy and Other Essays (Verso: 1970, p.11 إذ عُد الاستجواب في النظرية الماركسية الحديثة، مفهومًا أساسيًا قدر تعلقه بمفهوم الإيديولوجية ويرتبط بشكل خاص بعمل الفيلسوف الفرنسي لويس التوسير. إذ يناقش التوسير أهمية الطبقة الوسطى (middle class) في النسيج الاجتماعي. ومن هنا تدرك الدولة (القمعية) حسب التوسير هذه الأهمية وتستخدم أجهزتها الأيديولوجية لتجريد الطبقة الوسطى من الفكر. فحتى الدولة الهشة أو اللينة تكرس المتعلمين (أو رجال الدين) لنشر أفكار محددة تخنق الطبقة الوسطى وتجعلها موالية. ويعتقد ألتوسير أن المتعلمين حقًا هم فقط القادرون على دفع الطبقة الوسطى إلى الأمام من خلال أنماط التفكير الإيجابية المختلفة التي يمكن أن تحررهم من جهاز الدولة القمعي. لذلك فهو ليس فقط عنف دكتاتوري بطبيعته، ولكن الدولة الهشة أو اللينة يمكنها التحكم في التاثير الفكري حول الطبقة الوسطى. إذ يمكن للكنيسة أو دار العبادة نشر أفكار الدولة القمعية عن غير قصد، ويسميها التوسير هنا "بالاستجواب" وهي الطريقة التي يواجه بها الناس أيديولوجية ما يستوعبونها دون وعي. ومن ثم يصبح المتعلم سيف ذو حدين. فإما أن يعمل على فضح ومحاربة أيديولوجية الدولة الفاسدة وتثقيف الطبقة الوسطى، أو يتحول الشخص المتعلم اداة لنشر الفساد ويزيده سوءًا. فعادة ما يمر الفساد دون أن يلاحظه أحد عند التنكر في صوره أيديولوجية؛ إنهم يرتدونه كالملبس.

ب- (الاستجواب في الدولة الموازية).

عُد الاكاديمي الامريكي (Robert Paxton) استاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة هو اول من سطر مفهوم الدولة الموازية (parallel state) في كتاباته التي تناولت النظم الفاشية والنازية والشمولية وغيرها. إذ يتصدى بذلك إلى مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تتصرف وكانما هي سلطة الدولة من حيث تركيبها وهياكلها وادارتها ولكنها لا تنتمي قانوناً إلى سلطة الدولة الرسمية. وتعد كذلك الدولة الموازية واحدة من انماط السلطة الشائعة في الانظمة الشمولية والنازية والانظمة السياسية الهشة أو اللينة (soft states) وحتى تقترب من نظرية المفكر السويدي جونار ميردال (Gunnar Myrdal) في كتابه **دراما اسيا** (1968) وتعريفه للدولة الهشة، حيث تظهر في النظام السياسي العربي اخطر اشكال الدولة الموازية التي تمارس سلطتها في فرض القانون الموازي وفرض المعتقد الايديولوجي وهي التي تقوم على الثلاثية التي ساقها المفكر المغربي الراحل محمد عابد الجابري وقوامها: الغنيمة والعقيدة والقبيلة. إذ يؤدي (القضاء الموازي القبلي) دوره في فرض القانون الموازي، ويؤدي حمل السلاح لفرض الانضباط الموازي ممثلا لادوات العنف من خارج سلطة الدولة الرسمية والذي نطلق علية بالسلاح المنفلت. فضلاً عن اشاعة العقائد الاديولوجية القبلية الموروثة في فرض (هيمنة ثقافية موازية خطيرةparallel cultural hegemony) على السلوك الاجتماعي (وتقزيم المدينة من خلال اشاعة مباديء الريف والقيم القبيلية للسيطرة الموازية على المدن اي (ترييف المدن) ومؤسساتها المدنية. وينتهي الامر بالقوة المالية الموازية ذلك بفرض (الديات والغنائم والجباية والفصول المالية في تسوية النزاعات القبلية خارج السلطة القانونية الرسمية). وهنا تبرز الالتوسيرية في تفسير بديل تحت مسمى مطلقين عليه للمرة الاولى: (الدولة واجهزتها القمعية الموازية) P- parallel repressive state apparatuses (RSA) من جهة (وسلطتها الايديولوجية الموازية) ideological apparatuses of the (I-APS) (parallel state) من جهة اخرى، والتي سنطلق عليها اصطلاحاً: (بالالتوسيرية الموازية–أو الاستجواب الموازي) (Parallel interpellation).

ج– كما يبقى مصير الطبقة الوسطى بين ضغط فكرة (الدولة الرسمية) (State) بأدواتها التقليدية على وفق نظرية اولتوسير في موضوع دور ادوات السلطة الناظمة الادارية والقانونية

القمعية التقليدية وادوات السلطة الايديولوجية من جهة في تفسير قوة الاستجواب في تفكيك (الطبقة الوسطى ايديولوجيا) كما جاءت في كتابات التوسير التقليدية في موضوع الاستجواب من جهة وبين اشاعة فكرة الاستجواب وفحص ادواره القمعية والايديولوجية عبر مفهوم (الدولة الموازية) (Parallel State) من جهة اخرى موضوع جدال مهم في الانظمة السياسية الشرقية. إذ ستشكل الالثوسيرية الموازية (Parallel Althusseria) كما اطلق عليها مجازاً كواحدة من اخطر مظاهر الاجتماع السياسي في التفكيك الطبقي بشكل عام وضرب روح الطبقة الوسطى بادوات سلطاتها القمعية الموازية والمعتقداتية الايديولوجية (القبيلية) بشكل خاص. فازدواجية تفكيك الطبقة الوسطى ومشروعها الوطني الموحد عن طريق دور الدولة الموازية (parallel state) ستكون عند اوجها في ممارسة القمع عبر انموذج الاستبداد الشرقي الذي تطغوا على بنيانه النزعة (الالثوسرية الموازية) لترسي واحدة من اخطر اثارها التطبيقية في الاجتماع السياسي عبر فكرة الاستجواب الموازي (parallel interpellation) فاذا كانت فكرة الاستجواب (Interpellation) تقوم على ما تؤديه اجهزة الدولة الضاغطة من وظيفتي(العنف والأيديولوجيا) كما يسميها الفيلسوف الفرنسي التوسير، حيث لا يمكن أن يكون جهاز الدولة قمعيًا (حصريًا) أو أيديولوجيًا (حصريًا). فالوظيفة الاساسية للتميز بين ادوات الدولة القمعية (RSA) وادوات الدولة الآيديولوجية (ISA) في المجتمع تقوم على التوالي: إدارة القمع أو العنف المنظم ونشر الأيديولوجية. ففي الممارسة العملية ، تعد ادوات الدولة القمعية (RSA) وسيلة القمع والعنف بالدرجة الاولى ، ومن ثم هي وسيلة للتعريف الايديولوجي بالدرجة الثانية؛ في حين أن الوظيفة الأساسية والعملية لادوات السلطة الايديولوجية (ISA) تاتي كوسيلة لنشر التعريف الايديولوجي اولاً ومن ثم هي وسيلة للعنف والقمع السياسي ثانياً ويبقى تنفيذ الوظائف الثانوية لادوات السلطة الايديولوجية (ISA) حول مسالة العنف بطرق مخفية ورمزية في الغالب.

د- واخيراً، فإن الاستبداد في الدولة الموازية (parallel state) يعد استجواباً موازيا (parallel Interpellation) يخضع لاولويات العنف والتعريف عبر السلطات الموازية نفسها. ولكن في الانموذج الاستبدادي الشرقي الذي يتمتع بهشاشة العقد الاجتماعي يكون

مستوى القمع (العنف) من جهة و (التعريف الايديولوجي) من جهة، اشد قمعا وايذاءً في ظل استفحال ظاهرتي الاستجواب المزدوج (dual Interpellation) بين ادوار الدولة الرسمية والدولة الموازية! ولكن يبقى التساؤل في اي نقطة يبلغ تعادل كفة الاستجواب (Interpellation) في الانموذج الاستبدادي الشرقي بين الدولة الرسمية (state) والدولة الموازية (Parallel State) وهو الامر الذي ينبغي البحث عن نماذجه وتطبيقاته في مراحل سياسية ولاسيما التفريق بين الدولة العميقة the state within) و الدولة الموازية (parallel state) في الانموذج الاستبدادي الشرقي.

7) الخلاصة والاستنتاجات

أ. لم تنشأ الدولة المدنية الحديثة في العراق عند بدايات التأسيس إلا على آليات كان قوامها تحول القبيلة الحاكمة تدريجياً إلى كيان الدولة المدنية الحديثة وعبر مسار تتابعي على التوالي كما هو الحال في التراكيب السياسية للدولة الريعية الخليجية، بل جاءت الدولة العراقية الحديثة منذ التأسيس بفصل المدينة عن الريف والتعاطي مع نخب من التنكوقراط العسكريين والمدنيين ممن تعلم في الاكاديميات العثمانية بالغالب وأمسك بالسلطة التشريعية تحديداً مع القوى القبلية النافذة في تشكيل مجلسي النواب والاعيان ومنح سلطة القضاء الموازي لحل الخلافات في القرى وتجمعات ما قبل المدينة تحديداً للنفوذ القبلي كما جاء في تشريع قانون دعاوى العشائر الملغي. وهكذا نشأت الدولة في بلادنا بين دولة مدنية حديثة وسلطة قبلية بالتوازي مع تأسيس شبه دولة موازية يحكمها النمط القبلي، إذ ظل قانون دعاوى العشائر الملغي في العهد الملكي على سبيل المثال يتعاطى آليات وأحكام القضاء الموازي في إدارة الري خارج حواضر البلاد كما ذكرنا آنفاً وتطبيق قانون دعاوى العشائر إلى عقوبات تبلغ السجن. ومع تطور العسكرة ونشوء قيادات عسكرية من أصول ريفية تحللت العلاقة بين الدولة المدنية والسلطة القبلية في السنوات الستين الأخيرة لتنتقل إلى مفاصل السلطة التنفيذية نفسها وهي المشكلة الكبرى ذلك في أطار هشاشة النظم السياسية المتعاقبة. فمع تكرار النمط الدكتاتوري العسكري خلال تلك العقود الستة الماضية جرى تدريجياً إدغام السلطة الموازية بالسلطة الرسمية التنفيذية وخلق كيان ما يسمى

(دولة داخل دولة state within state) من معادلة صراع عنوانها: القوة والثروة تغلغلت الدولة الموازية بأركانها المختلفة عمودياً داخل الدولة المدنية من خلال قوة عسكرة الريف وولادة قيادة عسكرية مهمة لترتدي في توجيهاتها السياسة قيم الريف وأصبح حل النزاعات القبلية لا يتم إلا بمفاتيح تغلق وتفتح داخل أبواب المدينة وهكذا انتقلت الدولة المدنية تدريجياً من مرحلة فصل السلطات مع المجتمع القبلي بالتوازي، إلى مرحلة التحول التدريجي بترسيخ اديولوجيا السلطة القبلية في السلوك العمومي للدولة نفسها. إنه أرث (سوسيوسياسي) يصعب تفكيكه. فالكيانات السياسية التي سيَّرت الدولة قامت على تفاصيل قبلية شديدة التعقيد لا تحل تركتها إلا بالتنمية السياسية الطويلة الاجل.

ب. مما سبق نستنتج ان الريع النفطي كان عاملاً خارجياً (سالباً) في تفكيك منظومة الاستبداد المركزية الشرقية وتلاشيها السريع وان النفط لم يكن عامل قوة في النمط الآسيوي للإنتاج بل عد مرضاً شرقياً (Oriental Disease) يختلف في مفهومه عن المرض الهولندي (Dutch Disease) من حيث تأثير عوائد النفط في القدرة التنافسية للاقتصاد ولكن المرض الشرقي بتناقضاته الجوهرية، المنوه عنها سابقاً، كان اساس لانقلاب اقتصادي واجتماعي وسياسي وتغيير قوى التاريخ المادية والتحول بها إلى اساليب انتاج جديدة ربما ستكون اقرب إلى الانماط الرأسمالية.

جـ- ختاماً، فإن النفط والديمقراطية لا يمكن ان يلتقيا في الانماط الاقتصادية لما قبل الرأسمالية وان مظاهر العنف المسلح بكل أشكاله بما في ذلك الاشكال المختلفة بوحشيتها صوب المدينة العراقية يفسر ظاهرة واحدة لا غيرها ان ارياف العراق التي تحتضن بيئتها ما بين (15-18) مليون من سكان البلاد (التي تعاني من تفشي البطالة بما يزيد على (50%) من قوة العمل الريفية وهو امر لم يسبق له مثيل منذ تاريخ عسكرته، فضلا عن هبوط مساهمة الارياف في الناتج المحلي الاجمالي إلى (5%) وان انتاجها الزراعي لا يسد سوى (10%) (من احتياجات البلاد الغذائية)) هي في مخاض لاستعادة سلطتها اللامركزية الكامنة التي حصلت عليها في زمن غياب الريع النفطي وكأنما تريد ان تجد لها مخرجاً في حلم تأسيس دولة مركزية ذات

استبداد شرقي عال مع ريوع نفطية وافرة والعودة إلى انماط انتاج ما قبل الرأسمالية ولكن بترييف المدينة اولاً City Rurulization وان الصراع يتعاظم بين الريف والمدينة مع دورة الأصول النفطية والتنازع بين القوة والثروة، فعند هبوط الدورة المذكورة تستبد الأرياف بسلطاتها اللامركزية وبارتفاع دورة الأصول النفطية تستبد المدن بسلطاتها المركزية. إنه استبداد شرقي هجيني حقاً!

مما تقدم نستنتج، انه في النظم ما قبل الرأسمالية لا يمكن للديمقراطية أن تلغي الاستبداد الشرقي الهجيني طالما هناك صراع على الريع النفطي بين المدينة والريف. **وأن المحاصصة الساسية الراهنة هي شراكة في الاستبداد لتقاسم القوة والثروة بين قوة الدولة الرسمية وقوة الدولة الموازية من خلال هياكل زبائنية تمثلها الاسواق الهشة وتتشكل فيها الدولة العميقة.**

المراجع

1. Ferguson, Adam, "An Essay on the history of civil society" (1767) reprinted 1966 by Edinburgh University Press.
2. Wittfogel, K. A (1963) "Oriental Despotism" New Haven: Yale University Press.
3. Althusser, L (1972) "Politics and History", London: New Left Books.
4. Marx, Karl, Capital lll "Section VI, Moscow Progress Publisher 1966.
5. Mahdavy. H "The patterns and Prob-of Economic development in Rentier states: - The Case of Iran", in: M.A.Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467.
6. Hindess, B and Kegan Paul. London. ch4, PP.178-207.
7. Smith Adam, The Wealth of Nations, Barnes and Nobles New York (1776) Ed. 2004, PP.485-488.
8. Baily, M (1956), "Welfare Cost of Inflationary Finance" Journal of Political Economy, Vol.64, April, PP.93-110.
9. Lewis, W. Arthur (1954)."Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, "The Manchester School 91-139 :(2) 22.

10. Louis Althusser (1971) "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation" Lenin and Philosophy and Other Essays. Verso: 1970, p.11.

11. لطفي حاتم – الطبقة الوسطى ودورها في خراب الدولة العراقية / الحوار المتمدن – تموز 2007.

12. ابراهيم الحيدري – أفكار أولية عن الطبقة الوسطى وضمورها في العراق – شبكة الأقتصاديين العراقيين / برلين – 2016.

13. حنا بطاطو – العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية / الكتاب الأول – ترجمة عفيف الرزاز – مكتبة بستان 1978.

14. مظهر محمد صالح – صعود الطبقة الوسطى وهبوطها / الجزء الأول – الحوار المتمدن – كانون الأول 2018.

15. مظهر محمد صالح – الاستجواب وأدوات الدولة الأيديولوجية الموازية – الحوار المتمدن / نيسان 2022

16. مظهر محمد صالح – تأملات في المالية الموازية / الحوار المتمدن – تشرين الثاني 2022.

17. عمار الخير الله – إدارة المياه ودور الحكومات المحلية / نشر خاص – حزيران 2022.

18. شذى العاملي – العشيرة تحكم الدولة في العراق وتهدد كيانها والعاملين فيها / الاندبيندينت العربية – أيلول 2021.

19. طلعت الشيباني – واقع الملكية الزراعية في العراق – بغداد – 1958

20. مير بصري – مباحث في الأقتصاد العراقي – بغداد 1948.

21. حميد فرج العبيدي – الاقتصاد العراقي بين العهدين الملكي والجمهوري 1921– 1980 دار زاد / عمان 2022.

22. صالح ياسر – تطور مفهوم الدولة الريعية: الملامح الرئيسة للاقتصاد الريعي في العراق واشكالياته الكبرى: طريق الشعب، العدد 120، 26 أيار 2024

23. مظهر محمد صالح – مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق / بيت الحكمة – بغداد /2010 .

24. كذلك راجع اوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي / ترجمة المرحوم الدكتور محمد سلمان حسن / دار الطليعة بيروت. عبد الامير الانباري (1977) اتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الاوسط اساسيات صناعة النفط والغاز الجزء الثالث / منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت. كذلك راجع: محمود عبد الفضيل (1979) النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة / الكويت

25. لهب عطا عبد الوهاب: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية/الحوار: المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي/العدد العاشر.
26. حول نمط الإنتاج الآسيوي من المنظور الماركسي (احمد صادق سعد) (1979) "ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج" بيروت/دار الطليعة.
27. راجع كتاب آدم سمث في ثروة الامم وبصورة خاصة الفصل الاول من الجزء الاول المتعلق بمصاريف ونفقات الدفاع.
28. مظهر محمد صالح (2006) "الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق" مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، مصدر سابق العدد الثالث/تشرين الاول 2006 الصفحات 19–25.

ملحق (1)

تحليل نظرية الاستبداد الشرقي

أ- التحليل الماركسي للريع: (نمط الإنتاج الآسيوي)

عرَّف (كارل ماكس) الريع بأنه نمط لانتزاع فائض الإنتاج في ظروف انتاج لمرحلة ما قبل الرأسمالية الزراعية (باستثناء الإنتاج العبودي). وجد ماركس بأن المفتاح الحقيقي للشرق بما في ذلك (سماء الشرق/اي الدين) هو عدم وجود الملكية الخاصة للارض. وبهذا ان عدم وجود ملكية الارض هو حقيقة مفتاح كل اوضاع الشرق. والسؤال هنا، لماذا لم يصل الشرق إلى مرحلة ملكية الارض، حتى في شكلها الاقطاعي؟ ترى الماركسية ان ذلك مرده بصورة رئيسة إلى المناخ المأخوذ في صلته مع طبيعة التربة وبخاصة مع المساحات الصحراوية الكبرى التي تمتد من الصحراء الافريقية عبر جزيرة العرب وفارس والهند وهضاب آسيا العليا. لذا فإن الري الصناعي (الهيدروليكي) بات الشرط الاول للزراعة، وهذا من عمل الحكومة المركزية عموماً. كما لم يترك الفيلسوف والمفكر السياسي الفرنسي (مونتيسكيو) (Montesquieu) عند تأمله لحضارة الشرق، البحث في الاستبداد الشرقي، كما جاء في كتابة **روح القوانين** التي اكثر من تفصيلها (Althusser) في كتابه علم السياسة والتاريخ الصادر في العام (1972) بان الحضارة الشرقية وجوهر وجودها قد قام على وجود الاقتصاد الهيدروليكي، أي الاعتماد المباشر على الري بالانهار وليس الري بمياه الامطار. وان تكوين مجتمع يعتمد على اقتصاد هيدروليكي، لابد من ان يرتب مظاهر سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية ذات نمط انتاج (أي علاقات انتاج وقوى انتاج) مميزة، اطلق عليها (كارل ماركس) في كتابه **رأس المال** بالنمط الآسيوي للإنتاج. لقد قام (Wittfogel) صاحب كتاب **الاستبداد الشرقي** (طبعة عام 1963 – جامعة Yale) بتقدير الاراضي الجافة وشبه الجافة ووجد انها تغطي ثلاثة اخماس سطح اليابسة. كما وجد انه في حالات الجفاف التام وتوافر نظام للانتاج الزراعي يعاني من عجز في توفير فوائض زراعية كافية، فإنه لابد من ان يعتمد هذا النظام الزراعي على نشاطات

تنظيمية وتنسيقية التي لا يمكن ان توفرها إلا الدولة المالكة للأرض المعتمدة على نظام حكم بيروقراطي معقد. إذ ستقود الدولة مؤسسة هيدروليكية تنسجم مع خلق حيازات زراعية وادارتها، وبذلك تكون الحياة الزراعية مرتبطة بالمشروع الحكومي الهيدروليكي. ففي الاراضي الزراعية الشاسعة ذات الجفاف الدائم، لا يمكن ان تصبح الزراعة حالة ممكنة ما لم يجر فيها تنسيق الجهد البشري الذي يستطيع تحويل المياه الوفيرة والفائضة من مكاناتها الاصلية إلى الاراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية أو الخصبة المولدة للتجمعات الاجتماعية الهيدروليكية.

وتشترط النظم الزراعية هنا مسبقاً بيروقراطية ادارية، إذ يتطلب وجود هكذا مشروعات هيدروليكية واسعة النطاق، سيطرة مركزية تعمل على تنظيم الري وتعبئة العمل وتوجيهه، وان التخطيط والتنسيق المسبقين هما ضروريان قبل ان يبدأ الإنتاج الزراعي، ولا يمكن اداء مثل هذه النشاطات إلا من فريق من الإدارة المركزية للدولة. وان قوة السلطة الهيدروليكية العليا هي ادارية بيروقراطية في جوهرها حتى قبل ان تكون قوة عسكرية أو حتى قوة مالكة. ذلك لانها تقوم على السيطرة وهو الامر الذي لا غنى عنه، فضلاً عن دورها في تنسيق انظمة العمل وعلاقات الإنتاج وعيش الجماهير المنتجة. كما ان وجود سيطرة مركزية للدولة على الاراضي الزراعية لا يأتي إلا بتملك الدولة لتلك الاراضي، إذ يقتضي تحقيق ذلك وجود سيطرة مركزية على السكان، كما اشرنا إلى ذلك آنفاً، لتعبئتهم للقيام بالأعمال الزراعية واعمال السخرة بغية الأستحواذ على الفائض الاقتصادي بصورة ريع عبر عملية زراعية شبة مشاعة أو مشتركة، تتسم بقدر عال من الركود ولكن تجدد دورة انتاجها.

لما تقدم، فقد اصبح المشترك المحدد لنمط الإنتاج الآسيوي والعناصر الاساسية التي تتكرر في جميع النقاشات المتعلقة به هي كالاتي:

اولاً: هناك دولة تنتزع المنتج الفاض، ولا توجد طبقة مستغلة من خارج الحكومة، وان علاقة الفلاح (المنتج المباشر) بالمالك (وهي الدولة) هي علاقة مقيدة غير حرة تماماً. وان ما يزيد

على ادامة حياة الفلاح وأسرته من العمل الضروري، فانه يكون من حصة الدولة ويمثل (فائضاً اقتصادياً) يأخذ صورة ريع/ضريبة.

ثانياً: غياب الملكية الفردية أو الخاصة للأرض وان الارض هي ملك الدولة.

ثالثاً: ان الإنتاج الزراعي غير البضاعي (Non-Commodity) هو الغالب على اشكال الإنتاج (أي اقتصاد في مستوى الكفاف فوق أو اقل منه بقليل).

ب- تحليل قضية الاستبداد الشرقي

على الرغم من ان (Wittfogel) ينسب قضية الاستبداد الشرقي إلى مسألة السيطرة على الموارد المائية منطلقا من اطروحة (كارل ماركس) بهذا الشأن، إلا ان اطروحته هي اطروحة ايديولوجية سياسية ربطت بين الهيمنة البيروقراطية للدولة والزراعة الهيدروليكية وقد كانت منطلقاً لمهاجمة الحقبة الستالينية في الاتحاد السوفيتي السابق وعد ملكية الدولة لوسائل الإنتاج موروث روسيا من المرحلة القيصرية التي كانت تعيش على نمط انتاج ما قبل الرأسمالية يتسم بالاضطهاد الشرقي في حين ربطت الرؤية التحليلية للنظرية الماركسية وجود الدولة المالكة بالحالة المشاعية للزراعة ذلك بالتركيز على نمط الإنتاج (علاقات وقوى الإنتاج) بغية تقييم مسألة الاضطهاد الشرقي على وفق النظرية العلمية الماركسية. فالفلاح كان بحاجة إلى دولة ذات هيمنة مركزية كي تقوم بالخدمات التي يعجز الفرد عن تحقيقها ولا يمكن الاستغناء عنها لانها جزء اساسي في العملية الإنتاجية التي يمارسها ذات الطابع شبه الاجتماعي مثل السيطرة على الفيضانات واقامة السدود وخزن المياه وتنظيم الري. وترى الماركسية ان الدولة في النمط الآسيوي للإنتاج هي ايضاً بحاجة إلى عمل الفلاحين ليتركوا لها فائض عملهم كريع تحصل عليه. ومن هنا تتضح الازدواجية بين فكرة الاستغلال وبين الاتجاه الجماعي في النشاط الإنتاجي الذي ربط الجماعة المنتجة ربطا اجتماعيا جماعيا. إذ تتبين الازدواجية بين النشاط الجماعي للريف وتدخل الدولة في التنظيم الاقتصادي، حيث ان الإنتاج الزراعي هو ليس للربح أو للسوق وانما لتسيير السلطة المركزية. وبهذا اصبح الريف في ركود سياسي ادى إلى تفككه

كقوة معارضة وتغيير، مما يعني موت المعارضة السياسية وتفككها. ويرى (Wittfogel)، ان الزراعة الهيدروليكية تخلق نمطًا متميزًا من نظام القوة الاضطهادية، انها الدولة الشمولية التي هي اقوى من اية تراكيب اخرى من القوة داخل المجتمع. فالدولة، هي فوق المجتمع وانها تسحق المجتمع ليكون ضمن رغباتها وتحطم كل قوى التغيير المنضوية تحت رايات اخرى. على الرغم من ان النظرية الماركسية، ترى في الحكومة الشرقية بانها تشمل دائماً ثلاثة فروع فقط هي:

- المالية (النهب في الداخل).
- الحرب (النهب في الداخل والخارج).
- الاشغال العامة (تأمين الإنتاج).

(ان مثل هذا النظام الاجتماعي يعد شمولياً وادارياً حسبما يراه Wittfogel وانه شديد المركزية ويمثل شكلاً اعتباطياً للحكومة وهنالك غياب للجماعات الاجتماعية الفاعلة والجمعيات الثانوية المستقلة. ولكن يتبنى (Wittfogel) مذهباً ايديولوجياً في اطار النظم السياسية وليس تحليلاً لأنماط الإنتاج ويقتصر على اشكالية البنية الفوقية لنمط الإنتاج الآسيوي. إذ ترى النظريات الليبرالية السياسية الاجتماعية في تعريفها للمذهب الشمولي بانه ناجم عن غياب التعددية السياسية والاجتماعية فحسب.

الملحق (2)

ازدواجية الاستبداد الشرقي: المالية العامة الموازية وتقاسم الريع المركزي

ا–ان صفة التوازي في المالية العامة (fiscal parallel) هو استخدام نظري مستحدث من جانب الباحث ويأتي للتعرف على بعض المظاهر التاريخية في انحراف المالية العامة ولاسيما في الأمم الشديدة الريعية والتي تفصح عن مشكلاتها بالغالب الأزمات والدورات الاقتصادية الخارجية وتؤدي إلى تدهور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم شيوع البطالة والفقر وانتشار ظواهر الاعتداء على المالية العامة بأساليب وسلوكيات تعارض الحقوق القانونية. فالمالية العامة (الظليةshadow) أو الموازية (parallel fiscal) ان جاز لي التعبير هي ظاهرة مالية غير رسمية تتنامى مخاطرها ويتسع نفوذها بخطى متسارعة في الامم الريعية. كذلك هي متلازمة تشاركية سالبة ترافق بالغالب قوة تطبيق ما يسمى بالمفهوم الواسع أو المعدل للسياسة المالية الانكماشية في الاقتصادات الاحادية (augment contractionary fiscal policy والتي تقوم على تعاظم الضريبة التضخمية كوسيلة لتمويل العجز المستدام (دون اللجوء إلى التقشف المخطط) سواء بخفض القيمة الخارجية للنقود (تعديلات سعر الصرف) لمصلحة تمويل الموازنة وما يتركه من اثار تضخمية أو التمويل بالوسائل النقدية الاقتراضية واستخدام ضريبة التضخم . ففي بلادنا الشديدة الريعية التي يشكل الإنفاق العام قرابة (٤٠٪–٤٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة الدولة على قرابة (٦٥٪) من ذلك الناتج وتساهم ريوع النفط بقرابة (٩٣٪) من اجمالي ايرادات الموازنة العامة، فان هبوط الموارد النفطية إلى النصف حاليا جراء الازمة المالية والصحية العالمية الراهنة مع تعاظم فجوة عجز تزيد على (٢٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، والتي يصعب تمويلها إلا بالسياسات والوسائل النقدية، فهو امر سيتحقق لا محال اذا ما استمر تمويل عجز الموازنة العامة على وفق آلية تنقيد الدين العام (public debt monetization) اي ركون السياسة المالية والاعتماد على الوسائل النقدية في سد العجز المالي من خلال الاقتراض بالتمويل النقدي والتوسع به (عبر آلية سد العجز الحكومي بأساليب تمويل منفردة يمثلها تنقيد الدين كما نوهنا آنفاً). إذ يؤدي التمويل

من خلال تنقيد الدين العام إلى تكاثر اسمي في النفقات العامة عبر سد فجوة العجز ولكن بقوة شرائية متناقصة للنفقات الحقيقية نفسها ما تجعل المتاح من الدخل الحقيقي في مستويات منحدرة أو هابطة تنعكس آثارها على مستوى المعيشة وتحدث في الوقت نفسه اثر سالب للثروة (negative wealth effect) فثبات الأجور والمعاشات في سقوف الدخل الاسمي ولاسيما للقوى العاملة الوظيفية التي تقود هيكلة الاجر في بلادنا ستؤشر تدهور الدخل الحقيقي (المقيس indexed بالتضخم) وتعكس بالوقت نفسه ما يسمى بداخلية الاساس النقدي (endogenous) والذي تحدثت عنه المدرسة الكينزية الحديثة من خلال العلاقة بين التوسع النقدي كمتغير تابع يتنامى في ظل تأثير تمويل العجز بالموازنة العامة، ليؤكد دور السياسة المالية في التأثير بالمستوى العام للأسعار. إذ ستشكل المالية العامة هنا المتغير الخارجي (exogenous) المؤثر في تطور هيكل التوقعات التضخمية والبناء التصاعدي المستمر في مستويات الاسعار العامة. فارتباط الانفاق وميلان سد فجوة العجز بتقيد الدين العام (أمام عجز الناتج المحلي الاجمالي وتدني مستويات النمو) قد تصبح الرافعة الأساسية في ادامة العلاقة بين توسع الأساس النقدي والتضخم نفسه.

ب–الريع النفطي والمالية العامة الموازية

لما تقدم فقد مرت (المالية الموازية) خلال العقود الاربعة الماضية بمرحلتين تاريخيتين في بلادنا وعلى النحو الآتي:

الأولى: وهي مرحلة (الحيازة) الوظيفية :holding

وهنا يؤشر تاريخ تطور المالية العامة الموازية في بلادنا كتاريخ مالي طويل حالة مفعمة بالتناقضات، إذ تمتد جذوره إلى حقبة الاضطراب الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي ومرارات الحصار الاقتصادي الدولي. ففي حصار التسعينيات عانى الكثير من العاملين في حقل الوظيفة الحكومية تحت طائلة استمرار التضخم الممول للعجز في الموازنة. فتدني القوة الشرائية لمعاشاتها وبؤس دخولها ومرتباتها تحت تضخم سنوي جامح لم يقل معدله عن (٥٠٪)

على مدار عقد ونيف من الزمن ما جعلها تحت مطرقة التضخم وتدهور القوة الشرائية للدخل الاسمي. ولم يبق من يكابد بالراتب الشهري الحكومي الضئيل ومستمراً بالوظيفة العامة سوى صنفين من الموظفين اوالعاملين بالوظائف الحكومية. الاول، وهو (النزيه) ومن لا مهارة له في اقتصاد السوق سوى التشبث بالوظيفة والتعايش مع التدفقات الشهرية المنخفضة؛ والاخر، وهو (المخاتل) من له القدرة على تحويل الموقع الوظيفي وتسخيره للعمل على وفق آليات السوق. فاستبيحت المواقع الوظيفية مهما صغر دورها أو كبر وكانت الوظيفة والاستمرار بها في خضم الاضطراب الاقتصادي وشيوع الفقر والتضخم ابان التسعينيات هي بمثابة شرارة من شرارات تأسيس مظاهر الفساد المالي والاداري، إذ تحول المركز الوظيفي من خدمة عامة بأجر لائق في ظروف اقتصادية مستقرة (إلى حد ما) إلى حيازة (holding) أو تمليك ناقص وبريوع مفتوحة لتعويض الدخل النقدي جراء التضخم وتآكل الدخل والاضطراب الاقتصادي ولاسيما للصنف الثاني من الموظفين الحكوميين. فالحيازة الوظيفية للموقع الحكومي (holding) بات سلوكا سلبياً في فهم الوظيفة العامة لدى الكثير حتى الوقت الحاضر وأمسى المرادف للمالية العامة الموازية (parallel fiscal) واتخذ منهم مناخات وأبجديات الوظيفة العامة كوسائل عمل واتصال مختلفة في الاستحواذ أو التملك بعد ان تغلف بعضها بدور المكاتب الاقتصادية للأحزاب ومشاركتها كقوى مالية موازية في مرحلة لاحقة سنتناولها، سواء في الانفاق الغامض وتجير حصص غير معروفة من النفقات العامة لمصلحتها أو بناء الإيرادات المنحرفة أو بالأحرى تحقيق مغانم من خلال انحراف الايرادات العامة نفسها واستقطاع مواردها المتدفقة عند المنبع اوعبر المسار المالي التقليدي وبنسب مختلفة قبل بلوغ الاموال الخزينة العامة كإيراد نهائي للموازنات الرسمية، ما عظم هذا السلوك من الاستحواذ على المال العام من فجوة العجز وزاد من تكاليف الانفاق وضيق من مفهوم السيطرة والاستدامة المالية.

وبهذا فقد رسخت المالية العامة الموازية افعال من الحوكمة المالية الرسمية السيئة (bad fiscal governance) وفسحت المجال لها وعملت على مأسسة المالية العامة الموازية(Parallel fiscal institutionalization) ولكن باذرع شبه رسمية وهي ظاهرة يطلق عليها بشيوع ما يسمى بالمكاتب الاقتصادية للحركات والقوى السياسية لتحل محل الحيازة

الوظيفية الريعية المذكورة آنفاً ابان فترة الحصار أو (holding) وهي سمة مؤسساتية خطيرة من مؤسسات الدولة العميقة في ضرب مرتكزات التوزيع العادل في الموازنة الرسمية وبناء أهدافها في الاستقرار والتنمية ولكن لمصلحة كتل سياسية بعينها تتقاسم الموارد العامة كافة بحصص سواء من عوائد نفطية أو غير نفطية (بما في ذلك الاقتطاع عند المنبع المالي) أو المشاركة في التدفقات المالية الناجمة عن تنقيد الدين العام في سد العجز في مستويات تحصيل وانفاق مختلفة. وهكذا غدت ظاهرة (مأسسة المالية العامة الموازية) في بلد ريعي مثل العراق احد اخطر مظاهر المالية العامة وارتفاع شراسة التعدي على المال العام بفعل القوى الموازية المنظمة فيها لمصلحة تمويل قوى اللادولة.

الثانية، أو المرحلة الأخيرة من المالية العامة الموازية: من (الحيازة) إلى (الزبائنية الريعية rental clientelism). وهي بمثابة المرحلة المتأخرة من المالية العامة الموازية. حيث انتهت بلادنا إلى ظاهرة خطيرة هي اكثر اتساعاً وعمقاً تجذرت فيها (المالية العامة الموازية) وتحولت هذه المرة من (الحيازة المالية) إلى ظاهرة مستحدثة وخطيرة ذات ابعاد سياسية مؤسساتية وهي:

(الزبائنية الريعية Rental Clientalism)

وتعد تلك الزبائنية اليوم واحدة من اخطر نماذج المالية الموازية والتي تقوم على تبادل المصالح بين المؤسسة الحكومية وفريق أو مجموعة سياسية مناصرة (partisans) تستحوذ على نفقات الكيان الحكومي وإيراداته عبر تسلسلات مالية عمودية غير مباشرة أو أفقية مباشرة من خلال اشغال وظائف عامة أو السماسرة أو المريدين ومن ثم تتحول الحركات والقوى السياسية في نفوذها وأذرعها إلى حيازات ريعية داخل مؤسسة الدولة تشارك السياسة المالية أهدافها ومساراتها بازدواجية خطيرة ترفع من كلفة الإنفاق العام في الاستقرار والتنمية وتعمق من العجز المالي.

الملحق (3)

تطور مفهوم الدولة الريعية: الملاحم الرئيسة للاقتصاد الريعي في العراق واشكالياتها الكبرى

يقول المفكر الاقتصادي الدكتور صالح ياسر في مقال مهم بالعنوان أعلاه ما يأتي:

استخدم الاقتصاديون، في مطلع القرن العشرين، مفهوم "الدولة الريعية" لوصف تلك الدول الاوربية التي كانت تقدم القروض إلى الحكومات غير الاوربية. ولكن منذ اواخر ستينيات القرن الماضي تم تطوير مفهوم "الدولة الريعّية"، مع أعمال روبرت مابرو (أحد أهم خبراء الطاقة على مستوي العالم). وفي أوائل السبعينات من القرن نفسه وبعد "الطفرة النفطية" وارتفاع أسعار هذه السلعة وتدفق الريوع النفطية بشكل كبير على البلدان المنتجة للنفط عاد النقاش مجددا حول هذه القضية انطلاقا من سؤال هو: ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من انتاج النفط بالنسبة إلى هذه البلدان؟ ومن بين المقاربات المنهجية لفهم هذا النوع من الدخل تلك التي اقترحها آنذاك الباحث الإيراني حسين مهداوي من خلال المفهوم الذي طرحه عام 1970، والذي قام على مسلّمتين أساسيتين: – أن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة هؤلاء، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي"؛ – والثانية أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية تؤدي إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من أية مطالبة بالديموقراطية. إن "الدولة الريعية" بحسب مهداوي، اذن، هي تلك التي "تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام وتقديم خدمات استراتيجية (قناة السويس مثلا)، أو من ضرائب تُجبى على تحويلات من الخارج". فالدولة الريعية اذن تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

من الممتع قراءة محاولات في تطبيق نظرية الريع والدولة الريعية على اعاقة نشوء الديمقراطية ليس في الحاضر فقط بل حتى تاريخيا. إذ يفسر بعض الكتاب نشوء الديمقراطية مبكرا في انكلترا ودول أوربا الشمالية الفقيرة التي اضطرت إلى الاعتماد على الضرائب، وبالتالي على المجتمع، في مرحلة مبكرة لتمويل نفقاتها من قبل دول ريعية طورت سياسات توسعية استعمارية مبكرة مثل إسبانيا والبرتغال واعتمدت على الثروات وعلى ذهب المستعمرات في امريكا الجنوبية وافريقيا وذلك قبل ان تنشئ اقتصادا محليا حديثا، فتحول الاستعمار والريع المبكر الذي أتى به إلى عائق امام نشوء ديمقراطية.

(*) باحث اقتصادي أكاديمي، أستاذ جامعي سابق ومستشار حكومي حالي لمنصب رئاسة الوزراء.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 27 أيار 2024

http://iraqieconomists.net/ar/